



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم مالية ومحاسبية

التخصص: محاسبة وتدقيق

دور تقييم الأداء المالي في ترشيد قرارات الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة شركة «SARL AJ-ABG»

للفترة الممتدة من (2016-2018)

تحت إشراف الأستاذ/الدكتور :

إعداد الطلبة:

-البشير زيدي

- تقي الدين يوسف بية

- منال عياطي

- هشام عاشور

لجنة المناقشة

- رئيسا

الرتبة العلمية بالجامعة أستاذ مساعد -أ-

-ابراهيم الوصيف غدير

- مشرفا ومقررا

الرتبة العلمية بالجامعة أستاذ مساعد -أ-

-البشير زيدي

- مناقشا

الرتبة العلمية بالجامعة أستاذ مساعد -أ-

-لطيفة بكوش

السنة الجامعية: 2019/2018

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل اليه لولا فضل الله علينا أهدي ثمرة جهدي هذا
أهدي ثمرة جهدي إلى روعي «أبي» (سعد) الطاهرة أدعوا الله أن يرحمه ويسكنه فسيح جنته ويلحقه بالأنبياء
الصالحين.

إلى من تاهت الكلمات والحروف في وصفها، ويعجز القلم عن كتابة أي شيء عنها، وفي صلاتها كم أكثرت من
الدعوات، والتي كانت سندا في حياتي وغمرتني بعطفها
«أمي» الغالية (مامه) ادام الله عليها صحتها ورعاها.
إلى من أتقاسم معهم حنان الوالدين إخوتي كل باسمه
إلى عائتي الثانية زوجتي العزيزة وأبنائي (احمد رواد - ريام) حفظهم الله ورعاهم
إلى من ساندوني ولو بكلمة طيبة
إلى كل زملائي بالفوج الأول دفعة ماستر محاسبة وتدقيق

هشام

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل اليه لولا فضل الله علينا أهدي ثمرة جهدي هذا
إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، إلى من علمني العطاء دون انتظار إلى روعي «أبي» الغالي أدعوا الله أن يرحمه
ويسكنه فسيح جنته ويلحقه بالأنبياء الصالحين.
إلى من زرعني في أرض طيبة وسقتني بمكارم الأخلاق، إلى التي تعبت لأرتاح أنا، إلى من علمتني النجاح فائلتنا
"بعد كل بداية نهاية وبعد كل عمل راحة، وكل من تعب نال وكل من كسل خاب.... أتعي نفسك ترتاح"
«أمي» الحبيبة أقول شكرا ورعاك الله يا شمعة دربي.
إلى من أتقاسم معهم حنان الوالدين إخوتي كل باسمه
إلى أختي العزيزة «خديجة»
إلى من ساندوني ولو بكلمة طيبة
إلى من تقاسمتهم معهم ثمرة أعوام الدراسة، إلى من بنيت معهم مدرسة الصداقة
إلى كل زملائي بالفوج الأول دفعة ماستر محاسبة وتدقيق
إلى من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

منال

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل اليه لولا فضل الله علينا أهدي ثمرة جهدي هذا
الى روعي «أمي» أدعوا الله أن يرحمه ويسكنه فسيح جنته ويلحقه بالأنبياء الصالحين.

الى الذي لم يدخر جهدا لتربيتي والذي لو عبرت الكلمات لن تعبر عما يحمله قلبي له

الى الذي غرس في قلبي حب العلم والتعلم

«أبي» حفظه الله واطال في عمره

إلى من أتقاسم معهم حنان الوالدين إخوتي كل باسمه

إلى عائلي الثانية زوجتي العزيزة وابنتي حفظهم الله ورعاهم

إلى من ساندوني ولو بكلمة طيبة

إلى كل زملائي بالفوج الأول دفعة ماستر محاسبة وتدقيق

تقى الدين يوسف

شكر وتقدير

قال تعالى: «رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني

برحمتك في عبادك الصالحين»

النمل ~19~

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك، ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك، ولا تطيب

الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك.

الحمد لله والشكر له أولاً، الذي شرح صدورنا، ويسر أمورنا، وخفف عنا أوزارنا وأحلل عقدة ألسنتنا، وأفقه قولنا،

ووفقنا على إتمام هذا العمل المتواضع، ملك الملوك به استعنت وعليه توكلت فهو خير المتوكلين.

الشكر إلى الوالدين الكريمين رحمهما الله أحياء كانوا أم أمواتا.

لقوله تعالى «وأخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا» الإسراء ~24~

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى

أساتدتنا الذين ساهموا في دراستنا خاصة الأستاذ "زيبيدي البشير" على الجهد الذي بذله معنا لإتمام هذا العمل

ونتقدم بالشكر الجزيل لكل عمال شركة «AJ ABG SARL» على الترحيب والمساعدة

الذي قدموه لنا من أجل إنجاز هذا العمل وخاصة الزميل "عاشور هشام" رئيس القسم التقني.

وكذلك أيضا الشكر موصول لكل من ساندنا في إنجاز هذا العمل وإلى كل من نسيهم قلمنا وضممتهم قلوبنا

وشكرا

الملخص:

يعتبر تقييم الأداء المالي لاتخاذ قرار الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية من اهم انشغالاتها القصوى وذلك للوقوف على مستوى الأداء واستخراج نقاط القوة والضعف فيها.

وتهدف من خلال هذه الدراسة الى ابراز دور التحليل المالي من خلال المؤشرات والنسب ذات العلاقة للوقوف على اهم التوازنات الهيكلية والنسب المالية المستخرجة من القوائم المالية لمعرفة مدى تأثيرها على قرار الاستثمار.

ولقد أظهرت نتائج البحث مدى استقلالية المؤسسة في قراراتها وتوازناتها المالية مما يجعلها في وضعية مالية جيدة تمكنها من المحافظة على تموقعها في السوق وذلك من خلال اسقاط نتائج تقييم الأداء المالي على ترشيد قرارات في المؤسسة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: تقييم الأداء المالي، ترشيد قرارات الاستثمار، التوازنات المالية، النسب المالية.

Summary:

The evaluation of financial performance for investment decision in the making is regarded as the most important concerns at the level of performance, and the extraction of strengths and weaknesses, accordingly.

The aim there of this study is to highlight the role of financial analysis through relevant indicators and ratios to recognize the most important structural balances and financial ratios extracted from the financial statements to determine their effect on the investment decision.

Our study revealed the company autonomous decisions and its financial balances, which makes it in a good financial position to maintain its position in the market by dropping the results of the financial performance evaluation on the rationalization of decisions in the economic institution.

Key words: Financial performance evaluation ،Rationalization of investment decisions ،financial balances ،financial ratios.

III	الاهداء
IV	الشكر
V	ملخص
VI	الفهرس
VII	قائمة الجداول
VII	قائمة الاشكال البيانية
IX	قائمة الملاحق
أ-ج	المقدمة
	الفصل الأول: الادبيات النظرية والتطبيقية لتقييم الأداء المالي وترشيد قرارات الاستثمار
05	تمهيد
06	المبحث الأول: الادبيات النظرية
06	المطلب الأول: الأدبيات النظرية لتقييم الأداء المالي
16	المطلب الثاني: الادبيات النظرية للقرار الاستثماري الرشيد
22	المبحث الثاني: الادبيات التطبيقية
22	المطلب الأول: دراسات سابقة متعلقة بدور تقييم الأداء المالي في ترشيد قرارات الاستثمار
25	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني : دراسة حالة شركة «SARL AJ-ABG»
27	المبحث الأول: تقديم عام حول شركة «SARL AJ-ABG»
27	المطلب الأول: لمحة عن شركة «SARL AJ-ABG»
28	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لشركة «SARL AJ-ABG»
34	المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام التوازنات والنسب المالية للشركة محل الدراسة
34	المطلب الاول: تحليل الميزانية باستخدام التوازنات المالية
37	المطلب الثاني: تحليل الميزانية بواسطة النسب المالية
59	الخاتمة
63	المصادر والمراجع
65	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
30	احصائيات اليد العاملة في شركة «SARL AJ-ABG»	01
34	الجدول رقم(02): الميزانية المالية المختصرة للسنوات (2016-2017-2018)	02
35	رأس المال العامل لشركة «SARL AJ-ABG» للفترة من 2016 الى 2018	03
36	احتياجات رأس المال العامل لشركة «SARL AJ-ABG» للفترة من 2016 الى 2018	04
37	خزينة شركة «SARL AJ-ABG» للفترة من 2016 الى 2018	05
37	نسب الربحية بعد تقييم الأداء المالي للشركة «SARL AJ-ABG» للفترة من 2016 الى 2018	06
43	نسب السيولة بعد تقييم الأداء المالي للشركة «SARL AJ-ABG» للفترة من 2016 الى 2018	07
46	نسب النشاط بعد تقييم الأداء المالي للشركة «SARL AJ-ABG» للفترة من 2016 الى 2018.	08
55	نسب المديونية بعد تقييم الأداء المالي للشركة «SARL AJ-ABG» للفترة من 2016 الى 2018	09

قائمة الأشكال البيانية

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
38	تصوير إيضاحي لتقييم الأداء المالي في المؤسسة	01
31	الهيكل التنظيمي لشركة «SARL AJ-ABG»	02
38	هامش مجمل الربح	03
39	هامش الربح التشغيلي	04
40	معدل العائد على حقوق الملكية	05
41	معدل العائد على الاستثمار	06
42	معدل العائد على إجمالي الأصول	07
43	نسبة السيولة العامة	08
44	نسبة السيولة السريعة	09
45	نسبة السيولة الجاهزة	10
47	معدل دوران الأصول الثابتة	11
48	معدل دوران الأصول المتداولة	12
49	معدل دوران المخزون	13
50	متوسط فترة التخزين	14
51	معدل دوران الزبائن	15
52	متوسط فترة الزبائن	16
53	معدل دوران الموردين	17
54	متوسط فترة الموردين	18
55	نسبة الديون إلى حقوق الملكية	19
56	نسبة (د.ق.أ) إلى حقوق الملكية	20

قائمة الملاحق

رقم الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
65	الميزانية المالية لشركة «SARL AJ-ABG» لسنة 2016	01
68	الميزانية المالية لشركة «SARL AJ-ABG» لسنة 2017	02
71	الميزانية المالية لشركة «SARL AJ-ABG» لسنة 2018	03

1- توطئة

تسعى المؤسسة الاقتصادية لتحقيق أهدافها وغاياتها بوضع خطط وسياسات وبرامج توضح وترسم الطريق الكفيل بتحديد كيفية إدارة مواردها، وذلك عن طريق تحديث طرق التسيير المستخدمة والتحكم فيها، بمعنى ان بقاء أي مؤسسة واستمرارها يقاس بكفاءة أدائها بصفة عامة والأداء المالي بصفة خاصة، اذ يحظى هذا الأخير باهتمام بالغ من طرف المحللين الماليين وأصحاب المؤسسات وذلك لكونه يساهم في ابراز العناصر التي حققت مستوى ربحية المؤسسة وعليه تتجلى أهمية الأداء المالي في ابراز نقاط القوة والضعف في المركز المالي للمؤسسة والعمل على تفادي نقاط الضعف والإبقاء على نقاط القوة وتطويرها والتمكن بذلك من مواجهة المؤسسات المنافسة.

وبذلك يتجلى دور تقييم الأداء المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة وكيفية اتخاذ الإجراءات والقرارات المناسبة سواء لأطراف الداخلية او المستثمرين الخارجيين، لتكون عملية تقييم الأداء فعالة بالنسبة لترشيد القرارات الاستثمارية.

وذلك من خلال استعمال التوازنات والنسب ذات المعاني المالية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

وانطلاقا من كل ما سبق تتبلور معالم الإشكالية الرئيسية لبحثنا هذا والمتمثلة في:

كيف يساهم تقييم الأداء المالي في ترشيد قرارات الاستثمار للمؤسسة الاقتصادية؟

ومنه نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ كيف يتم تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟
- ✓ هل تؤثر عملية تقييم الأداء المالي على رشادة القرارات الاستثمارية؟
- ✓ هل تعتمد شركة أجي أبي جي على عملية تقييم الأداء المالي لترشيد قراراتها الاستثمارية؟

3- فرضيات الدراسة:

- ✓ يتم تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية بتحديد نقاط القوة والضعف بالاعتماد على المعلومات الخاصة بالمؤسسة.
- ✓ تعبر عملية تقييم الأداء المالي على الوضعية المالية للمؤسسة بصورة صادقة بحيث تساعد المستثمرين في اتخاذ قراراتهم بطريقة سليمة.

✓ ان استخدام الشركة لتقييم الأداء المالي بشكل فعال يساعدها في تحديد الانحرافات السلبية من اجل معالجتها وتحقيق الأهداف المسطرة لشركة أجي أبي جي.

4-مبررات اختيار الموضوع:

يكمُن اختيارنا لهذا الموضوع نتيجة عدة اعتبارات موضوعية وذاتية تتمثل فيما يلي:

✓ أهمية الموضوع البالغة لدى المستثمرين من اجل اخذ القرار السليم من خلال التعرف على الوضعية المالية للمؤسسة والتي تبينها عملية تقييم الأداء المالي.
✓ الرغبة والميول الشخصي لأنه يتدرج ضمن التخصص.

5-اهداف الدراسة:

✓ التعرف على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
✓ ابراز دور تقييم الأداء المالي لترشيد قرارات الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية.
✓ معرفة نقاط القوة والضعف لشركة أجي أبي جي من خلال تقييم أدائها المالي وأثره على اتخاذ القرارات الصائبة.

6-حدود الدراسة:

✓ الحدود النظرية: تمت الدراسة النظرية في الفترة الممتدة من شهر فيفري الى غاية شهر جوان لسنة 2019.
✓ الحدود المكانية: تمت الدراسة في شركة «AJ ABG SARL»
✓ الحدود الزمانية: تم الاعتماد على الوثائق المقدمة في الفترة الممتدة ما بين (2016-2018).

7-منهج الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع والاحاطة بمختلف جوانبه قمنا باتباع المنهج الوصفي التحليلي، الذي يتناسب مع استعراض ووصف عملية تقييم الاداء المالي بالإضافة الى التعرف على رشادة القرارات الاستثمارية في المؤسسة الاقتصادية، وقد ساعدنا في ذلك مجموعة من الكتب والمراجع والوثائق التي تخدم الموضوع، كما اعتمدنا في الجانب التطبيقي على المقابلة والملاحظة ودراسة حالة شركة «AJ ABG SARL» التي ساعدتنا على إتمام الدراسة.

8- امتيازات الدراسة:

خلال القيام بالبحث والدراسة في الموضوع لم تواجهنا أي صعوبات بالنسبة للجانبين النظري وذلك لتوفر المراجع، والجانب التطبيقي وذلك لإسقاطنا الدراسة على شركة «AJ ABG SARL» والتي تم توفير جميع المعلومات الهامة من طرف الزميل عاشور هشام رئيس القسم التقني للشركة محل الدراسة.

9- هيكل الدراسة:

قصد الامام بالجوانب الرئيسية للدراسة وقصد الإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات الموضوعية تم تقسيم البحث الى فصلين أحدهما نظري والآخر تطبيقي كما يلي:

الفصل الأول: تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين كما يلي:

- المطلب الأول: تناولنا فيه اهم الجوانب النظرية المتعلقة بتقييم الأداء المالي ومؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.
- المطلب الثاني: تناولنا فيه اهم الجوانب النظرية المتعلقة القرار الاستثماري الرشيد أهدافه، انواعه ومبادئه والعوامل المؤثرة فيه.

الفصل الثاني: في هذا الفصل حاولنا اسقاط اهم ما جاء في الدراسة النظرية على شركة «AJ ABG SARL» بالوادي، للفترة الممتدة ما بين(2016-2018) بالإضافة الى البرامج والأدوات المستخدمة في حل الإشكالية المطروحة وتقييم الأداء المالي ودوره في ترشيد قرارات الاستثمار.

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي أداة لتشخيص الوضعية المالية الماضية والحاضرة للمؤسسة واتخاذ القرارات المستقبلية من خلال القوائم المالية التي تتضمن كما هائلا من البيانات المحاسبية الخاصة بالفترات السابقة والحالية، ويتم تحليلها باستخدام الأساليب والأدوات المناسبة، لتحويل تلك البيانات الى معلومات مفيدة عن أداء المؤسسة الماضي إضافة الى التنبؤ بمستقبلها، وفي هذه الدراسة سنركز على عملية تقييم الأداء المالي أحد الركائز التي تشكل محورا أساسيا لمعرفة مدى نجاح وفشل قرارات والخطط الاستثمارية للمؤسسة، الذي له الدور الكبير في عملية ترشيد قرارات الاستثمار، من اجل الوصول الى الأهداف المسطرة من قبل المسيرين.

فإن الغرض من هذا الفصل تزويد الإطار النظري لتقييم الأداء المالي ومؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، وكذلك قرارات الاستثمار الرشيد والعوامل المؤثرة فيها وانواعها، وعرض الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع محل الدراسة.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية

ان التطرق الى دور تقييم الأداء المالي لترشيد قرارات الاستثمار بالمؤسسة الاقتصادية بدراسة نظرية يعد مطلباً ضرورياً بجوانب الموضوع وسيتم التركيز في هذا المبحث لكل من تقييم الأداء المالي وقرارات الاستثمار الرشيد.

المطلب الأول: الأدبيات النظرية لتقييم الأداء المالي

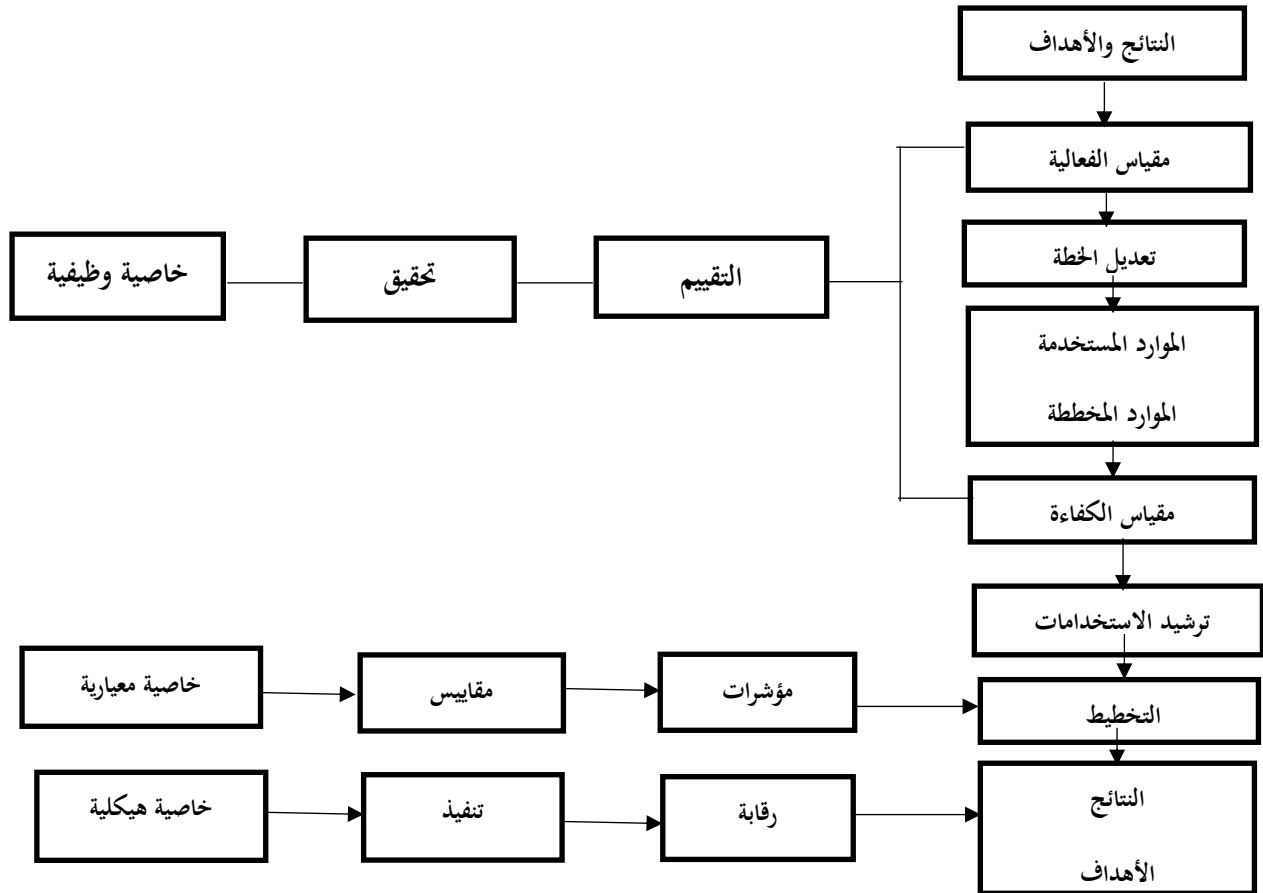
سنتطرق في هذا المطلب الى تعريف تقييم الأداء المالي، وتقييمه باستخدام التوازنات والنسب المالية.

الفرع الأول: تعريف تقييم الأداء المالي

عرف "السعيد فرحات جمعة" تقييم الأداء المالي هو تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد المالية المتاحة لإدارة المؤسسة، ومدى قدرة هذه الأخيرة على اشباع رغبات أطرافها المختلفة، ويعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياس النتائج المحققة في ضوء معايير محددة سلفاً.¹

ولتوضيح عملية تقييم الأداء المالي يمكن عرض الشكل الآتي:

الشكل رقم(01): تصوير ايضاحي لتقييم الأداء المالي في المؤسسة



المصدر: السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000، ص 39.

¹ السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الاعمال والتحديات الراهنة، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2000، ص 38.

من خلال الشكل السابق يتضح ان تقييم الأداء المالي هي عملية رقابية يتم من خلالها قياس مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المالية ومقارنة ما تم تحقيقه مع مكان مخطط له من اهداف هذا من جهة، ومن جهة أخرى فمن خلال عملية تقييم الأداء المالي يمكن الوقوف على الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.

الفرع الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام التوازنات المالية

بعد ان يقوم المحلل بصياغة الميزانية يبدأ بدراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة، وذلك بالاعتماد على مؤشرات تعرف بمؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في:

1- رأس المال العامل: يعرف على انه الفرق بين الموارد الدائمة المتمثلة في حقوق الملكية ومجموع الديون المتوسطة وطويلة الاجل، حيث يحسب بطريقتين²:

✓ من اعلى الميزانية: رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

حيث أن: الأموال الدائمة = الأموال الخاصة + ديون طويلة الاجل

✓ من أسفل الميزانية: رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الاجل

• أنواع رأس المال العامل: يمكن تقسيم رأس المال العامل الى³:

✓ رأس المال العامل الإجمالي: هو مجموع الأصول المتداولة، لذا يرى بعض المحللين انه لا داعي لوضع مصطلح آخر بما انه من الناحية المالية هناك مصطلح يؤدي الى نفس المعنى، رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول.

✓ رأس المال العامل الصافي: هو ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة وهو: رأس المال العامل - رأس المال العامل الإجمالي

✓ رأس المال العامل الخاص: هو ذلك الجزء من الأموال الخاصة المستعمل في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل الأصول الثابتة أي: رأس المال العامل الصافي = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

أو رأس المال العامل الصافي = الأموال المتداولة - مجموع الديون

✓ رأس المال العامل الأجنبي: هو جزء من الأموال الدائمة المستخدمة في تمويل جزء من الأصول المتداولة أي: رأس المال العامل الأجنبي = رأس المال العامل الإجمالي - رأس المال العامل الخاص

² صورية الزاوي، دور تحليل القوائم المالية في الأداء المالي في المؤسسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017، ص54.
³ مليكة زغيب وميلود بوشنقير، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص50.

عند حساب رأس المال العامل نصادف ثلاث حالات تتمثل في:

✓ إذا ما كان رأس المال العامل موجب: هذا مؤشر لوضع مالي جيد من حيث التوازن.

✓ إذا ما كان رأس المال العامل معدوما: وهي حالة نادرة الحدوث فهي تعد الحالة المثالية لكن لا يعني أنها مناسبة فهي حالة غير مناسبة لديونها من خطر عدم القدرة على تسديد ديون قصيرة الاجل، لأنها لا تمتلك مصدر تمويلي مستقبلي.

✓ إذا ما كان رأس المال العامل سالبا: على المؤسسة تفادي هذه الوضعية فالأموال الدائمة تعد غير كافية لتمويل الأصول الثابتة.

2- احتياجات رأس المال العامل: تدرس احتياجات رأس المال العامل في الاجل القصير، وتصبح الديون قصيرة الاجل مالم يحن موعد تسديدها موردا لدورة الاستغلال، بينما الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد الى سيولة فتسمى احتياجات دورة الاستغلال، فيحاول المسير الاستعانة بالموارد المالية في تنشيط دورة الاستغلال على ان تكون ملائمة بين استحقاقية الموارد مع الاحتياجات، وتحسب بالعلاقة التالية⁴:

✓ احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة-القيم الجاهزة) - (الديون قصيرة الاجل - السلفيات البنكية)

عند حساب احتياج رأس المال العامل نواجه ثلاث حالات وهي:

✓ احتياجات رأس المال العامل موجب: تحدث عندما لا تغطي المؤسسة كل احتياجات الدورة الاستغلالية باستخدام موارد الدورة بل تتعدها الى الموارد الأخرى، لذا على المؤسسة ان توفر البديل التمويلي لهذا العجز.

✓ احتياجات رأس المال العامل معدوما: وهي حالة نادرة الحدوث وتعني الحالة المثالية.

✓ احتياجات رأس المال العامل سالبا: هو الحالة الجيدة بحيث تضمن المؤسسة الاقتصادية توازنها المالي دون التأثير السلبي على مردوديتها المالية.

3- الخزينة: تعرف على انها مجموع الأموال التي بحوزة المؤسسة لمدة دورة الاستغلال، وهي تشمل صافي قيم الاستغلال أي ما تستطيع المؤسسة توفيره من مبالغ سائلة خلال دورة الاستغلال وتحسب بالعلاقة التالية⁵:

⁴مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص33.
⁵ جلييلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات
2008/2005، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة احمد بوقرة بومرداس،
2009/2008، ص92.

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل أو الخزينة = قيم جاهزة - سلفيات مصرفية
ويمكن ان نميز ثلاث حالات للخزينة وهي:

- ✓ الخزينة موجبة: يدل على ان رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة وهناك فائض يضم للخزينة.
- ✓ الخزينة سالبة: نجد أن احتياجات رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل، أي تفتقر المؤسسة الى أموال تمول بها عملياتها الاستغلالية فتلجأ الى الاقتراض قصير الاجل.
- ✓ الخزينة الصفرية: هذا يعني أن رأس المال مساوي لاحتياجات رأس المال العامل وهي الوضعية المثلى للخزينة، لأنه لا يوجد افراط او تبذير للأموال مع عدم وجود احتياجات في نفس الوقت.

الفرع الرابع: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية

يعتمد تقييم الأداء المالي على مجموعة من النسب المالية تسمح للمحلل المالي بتشخيص وضعية المؤسسة المالية، وذلك قصد التعرف على مواطن القوة والضعف، وسنوضحها من خلال ما يلي:

1-نسب الربحية:

تستخدم هذه النسب لتقييم قدرة الإدارة على توليد الأرباح، كما يقيس المؤشر مدى نجاح وكفاءة إدارة المؤسسة في تحقيق عائد على المبيعات او الأصول وعلى حقوق المالكين وبالتالي فان هذه النسب تعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها الاستثمارية، لهذا نجد ان نسب الربحية هي مجال اهتمام المستثمرين، الإدارة والمقرضين، فالمستثمرون يتطلعون الى الفرص المرجحة لتوجيه اهتمامهم اليها، والإدارة تستطيع التحقق من نجاح سياستها والمقرضون يشعرون بالأمان عند اقراض المشاريع التي تحقق الأرباح اكثر بكثير من تلك التي لا تحققها، ومن اهم هذه النسب نذكر⁶:

1-1-هامش مجمل الربح:

$$\text{هامش مجمل الربح} = \text{مجممل الربح/صافي المبيعات}$$

تقيس هذه النسبة مدى قدرة مبيعات المؤسسة على تحقيق أرباح اجمالية (الأرباح قبل الضريبة) كما توضح هذه النسبة العلاقة بين صافي إيرادات المبيعات وتكلفة البضاعة المباعة، حيث يمكن ان يعكس انخفاض النسبة الى

⁶رملة فراق، أثر التوليفات المالية على الأداء المالي للمؤسسة دراسة حالة ملبنة الكاهنة-ام البواقي-للفترة(2012-2014)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة م البواقي، 2015-2016، ص84.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لتقييم الأداء المالي وقرارات الاستثمار الرشيد

انخفاض أسعار البيع أو ارتفاع مبالغ فيه في تكلفة الخامات المستخدمة في الإنتاج أو العمالة المباشرة أو خلافهما، وباختصار كلما زادت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة إدارة مبيعات المؤسسة ومن ثم زيادة ربحيتها.⁷

1-2-هامش الربح التشغيلي:

هامش الربح التشغيلي = الربح التشغيلي/صافي المبيعات

تقيس هذه النسبة قدرة مبيعات المؤسسة على توليد أرباح تشغيلية (الربح قبل الفائدة والضريبة)، فهنا الربح يكون متضمن الضريبة على الديون، أي لم تأخذ الفائدة بعين الاعتبار عند حساب الأرباح التشغيلية للمؤسسة، ذلك لأن إدارة المشروع لا تستطيع السيطرة على هذه العناصر بصورة فعلية فتحدد الفائدة والضريبة يرجع إلى جهات أخرى، ومنه يكون المقياس الحقيقي لكفاءة الإدارة هو ربح العمليات (الربح التشغيلي).⁸ وتقييم هذه النسب يستلزم أيضا المقارنة مع نسب السنوات السابقة لنفس المؤسسة ومع نسب المؤسسات الأخرى في نفس الصناعة.⁹

1-3-معدل العائد على حقوق الملكية:

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح/حقوق الملكية

تعتبر هذه النسبة مقياسا شاملا للربحية، لأنها تقيس العائد المالي المتحقق على استثمارات المساهمين في المؤسسة لذا تعتبر مؤشرا على المدى الذي استطاعت فيه الإدارة استخدام هذه الاستثمارات بشكل مربح.¹⁰ حيث ان: *الربح الصافي = الربح التشغيلي - الفائدة على الديون - الضريبة على أرباح الشركات. *حقوق الملكية = رأسمال المؤسسة + الاحتياطات + الأرباح المحتجزة.¹¹

وتعتبر هذه النسبة عن العائد الذي يحققه الملاك على استثمار امولهم بالمؤسسة، فهو يقيس العائد على كل دينار مستثمر من قبل حملة الأسهم العادية، ويعتبر هذا المؤشر أكثر رقم يهتم به ملاك الشركة أو المستثمرون وبناء عليه قد يقرر الملاك الاستمرار في النشاط أو تحويل الأموال إلى استثمارات أخرى تحقق عائدا مناسباً، وكلما ارتفع هذا الرقم دل ذلك على كفاءة إدارة أموال الملاك ويتأثر ارتفاعه أو انخفاضه بالنشاطات التشغيلية والتمويلية معا.

⁷ [https://sites.google.com/site/zoudaammar] consulté le 13-04-2019].

⁸ [https://sites.google.com/site/zoudaammar] consulté le 13-04-2019].

⁹ عبد الحلیم كراجه واخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2000، ص176.

¹⁰ مفلح عقل، الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الثانية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص389.

¹¹ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، الطبعة الثانية، 2009، ص145.

1-4- معدل العائد على الاستثمار:

معدل العائد على الاستثمار = صافي الربح قبل الفوائد والضريبة/اجمالي الاستثمار

حيث: - اجمالي الاستثمار = الأصول الثابتة + رأسمال العامل او

- اجمالي الاستثمار = حقوق الملكية + ديون طويلة الاجل (الأموال الدائمة).¹²

تعتبر النسبة عن مدى كفاءة المؤسسة في ادارة الأموال المتاحة لديها من المساهمين والأموال المقترضة في تحقيق عائد على تلك الأموال، حيث ان الشرط الأساسي هو وجود تكلفة لتلك الأموال وهي العائد المطلوب على حقوق المساهمين والفوائد المدفوعة على القروض، ومنتظر تحقيق معدل عائد الاستثمار يوازي تكلفة الأموال على اقل تقدير وتكون تكلفة التمويل هي اجمالي التكلفة المرجحة، ويتم مقارنتها بالعائد على الاستثمار لتحديد كفاءة المؤسسة في إدارة الأموال المستثمرة.¹³

1-5- معدل العائد على اجمالي الأصول:

معدل العائد على اجمالي الاصول = النتيجة الصافية/متوسط اجمالي الاصول

وتعتبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة على استخدام أصولها في توليد أرباح، وكلما زادت هذه النسبة كلما دل ذلك على كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها.¹⁴

2-نسب السيولة:

تشير السيولة عموماً الى قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها الجارية عندما يحين ميعاد استحقاقها، بمعنى انها تقيس العناصر السائلة والعناصر الأقرب الى السيولة من اجل معرفة ان المشروع لا يعاني من عسر مالي في مجال سداد التزاماته¹⁵، واهم هذه النسب هي كالآتي:

¹² منير إبراهيم الهندي، الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الاداء، مدخل حوكمة الشركات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 414.

¹³ [https://sites.google.com/site/zoudaammar] consulté le 13-04-2019].

¹⁴ [https://sites.google.com/site/zoudaammar] consulté le 13-04-2019].

¹⁵ توفيق سميح محمد الاغوات، دور المؤشرات المالية في تقييم الاداء المالي لشركة البوتاس العربية، مذكرة مكملة انيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة الاسراء، الأردن، 2015، ص27.

2-1- نسبة السيولة العامة:

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الالتزامات المتداولة

تقيس هذه النسبة المدى الذي يمكن فيه تغطية و سداد الالتزامات الجارية قصيرة الاجل بواسطة الأصول المتداولة (وهي الأصول التي يمكن تحويلها الى نقدية) في مواعيد تتفق مع تواريخ استحقاق هذه الالتزامات.¹⁶ وتجدر الإشارة هنا الى انه من الصعب وجود نسب معيارية متفق عليها كمقياس للسيولة وان كانت النسبة المعيارية المقبولة من وجهة نظر العديد من الباحثين او الكتاب هي 2:1 لضمان قدرة المؤسسة على سداد ما عليها من التزامات قصيرة الاجل.¹⁷

2-2- نسبة السيولة السريعة:

نسبة السيولة السريعة = [الأصول المتداولة - المخزون] ÷ الالتزامات المتداولة

تعتبر هذه النسبة أكثر دقة من النسبة السابقة لاقتصارها على الأصول الأكثر سيولة، وذلك من خلال استثناءها للمخزون السلعي، حيث تستعمل هذه النسبة لاختار مدى كفاية المصادر النقدية وشبه النقدية الموجودة لدى الشركة في مواجهة التزاماتها قصيرة الاجل دون الاضطرار الى تسييل موجوداتها من المخزون.¹⁸

2-3- نسبة السيولة الجاهزة:

نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة ÷ الالتزامات المتداولة

وتعتبر أكثر النسب صرامة لتقييم الاداء المالي للمؤسسة من ناحية السيولة وتوضح ما مدى إمكانية سداد الالتزامات قصيرة الاجل في وقت قصير جدا قد تكون مثلا خلال مكالمة هاتفية، وهي تعطي مؤشرا للإدارة بأنه في أسوأ الأوقات يمكن سداد الالتزامات قصيرة الاجل.¹⁹

¹⁶ [https://www.bayt.com/ar/specialties/q/35057consulté le 12-04-2019].

¹⁷ زبير عياش، تأثير اتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2012، ص202.

¹⁸ [https://www.aaii.com/computerizedinvesting/article/liquidity-ratio-analysis.pdf ;consulté le 16-04-2019].

¹⁹ [https://sites.google.com/site/zoudaammar] consulté le 13-04-2019].

3-نسب النشاط:

تقيس نسب النشاط كفاءة المؤسسات في إدارة موجوداتها والرقابة عليها، وبعبارة أخرى فهي تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لها في اقتناء الموجودات، ومن ثم قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الموجودات²⁰، وتتمثل نسب النشاط فيما يلي:

3-1-معدل دوران الأصول الثابتة:

معدل دوران الأصول الثابتة= المبيعات/صافي الأصول الثابتة

توضح هذه النسبة كمية المبيعات الناتجة عن استخدام الموجودات الثابتة وارتفاع هذه النسبة يعني كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها الثابتة، وانخفاض المعدل يعني الاستثمار الزائد عن الحاجة في الأصول الثابتة.²¹

3-2-معدل دوران الأصول المتداولة:

معدل دوران الأصول المتداولة= المبيعات/صافي الأصول المتداولة

يشير هذا المعدل الى مدى استخدام الموجودات في توليد المبيعات خاصة في المؤسسات التجارية، والمعدل المرتفع للنسبة يشير الى كفاءة او احتمال الاعتماد على رأسمال عامل قليل، وهذا مؤشر على مدى التوسع في المتاجرة، والعكس يدل على عدم استخدام راس المال العامل بكفاءة، وذلك بسبب عدم توليد الحجم المناسب من المبيعات، او بسبب زيادة الاستثمار في بنود راس المال العامل.²²

3-3-معدل دوران المخزون:

يعد معدل دوران المخزون من المؤشرات التي تقيس كفاءة الإدارة في تحويل البضاعة الى سيولة نقدية عن طريق بيعها وتحديد درجة سيولة المخزون ويعطينا مؤشرا على جودة او كفاءة المخزون، فهذا المؤشر عبارة عن معدل يبين نوعية وجودة البضاعة المخزونة ويمكن استخدامه لقياس كفاءة ادارتي البيع والتسويق في الشركة.

ويشير ارتفاع هذا المعدل الى ان المشروع يستثمر أموالا اقل في المخزون السلعي لتحقيق حجم مبيعات معينة،

ويمكن احتساب معدل دوران المخزون بالمعدلات الآتية.²³

²⁰ زبير عياش، مرجع سبق ذكره، ص ص 202-203.

²¹ هلا بسام عبدالله الغصين، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات، دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في إدارة الاعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، 2004، ص46.

²² هلا بسام عبدالله الغصين، مرجع سبق ذكره، ص46.

²³ توفيق سميح محمد الاغوات، مرجع سبق ذكره، ص 34-35.

3-3-1- معدل دوران المخزون: وتقيس عدد المرات التي تم فيها بيع المخزون خلال السنة، ويتم احتسابها حسب المعادلة الآتية:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \text{تكلفة المبيعات} / \text{معدل دوران المخزون}$$

3-3-2- متوسط فترة التخزين بالأيام:

$$\text{متوسط فترة المخزون} = 360 / \text{معدل دوران المخزون}$$

3-4- معدل دوران الزبائن:

وتستخدم هذه النسبة كمؤشر للحكم على كفاءة المؤسسة في تحصيل ديونها فكلما ارتفع المعدل مقارنة بالسنوات السابقة او عن المؤسسات المماثلة فهذا يعني تحسن ادارة المؤسسة في تحصيل ديونها. 3-4-1 معدل دوران الزبائن: ويتم حساب هذا المعدل بالعلاقة التالية²⁴:

$$\text{معدل دوران الزبائن} = \text{رقم الاعمال السنوي} / (\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض})$$

3-4-2 متوسط فترة الزبائن بالأيام:

$$\text{متوسط فترة الزبائن} = 360 / \text{معدل دوران الزبائن}$$

3-5- معدل دوران الموردين

يستخدم هذا المؤشر للحكم على سرعة المؤسسة في تسديد التزاماتها القصيرة الاجل ويرتبط ذلك بعدد مرات التسديد خلال فترة معينة ويجب ان يكون هذا المعدل قريبا من معدل دوران الزبائن مع الاخذ في الحسبان اختلاف قيمة المبيعات عن قيمة المشتريات ويكون في صالح المؤسسة زيادة معدل دوران الزبائن على معدل دوران الموردين.

3-5-1 معدل دوران الموردين: ويتم حساب هذا المعدل بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الموردين} = \text{المشتريات السنوية} / (\text{الموردون} + \text{أوراق الدفع})$$

²⁴ زيبيدي البشير، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي، أطروحة دكتوراه تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017، ص150

3-5-2 متوسط فترة الموردون بالأيام:

$$\text{متوسط فترة الموردون} = \frac{\text{معدل دوران الموردون}}{360}$$

4-نسب المديونية:

ان هذه النسب تقيس مدى قدرة المؤسسة على تمويل مشروعاتها باستخدام الديون بالمقارنة بالتمويل الدائم تتمثل نسب المديونية في النسب التالية:

4-1-نسبة القروض الى الأصول: وتحسب بالعلاقة:

$$\text{نسبة القروض الى الأصول} = \frac{\text{اجمالي القروض}}{\text{اجمالي}}$$

هذه النسبة تبين مدى اعتماد المؤسسة على الأموال المقترضة في تمويل المشروعات وكلما زادت النسبة كلما انخفضت مساهمة حقوق الملكية في أموال المؤسسة.²⁵

4-2-نسبة الديون الى حقوق الملكية: وتحسب بالعلاقة:

$$\text{نسبة الديون الى حقوق الملكية} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{حقوق الملكية}}$$

ان هذه النسبة تقيس المؤسسة على الديون مقارنة بحقوق الملكية، ويجب الا تتجاوز الواحد كي لا تكون مصادر الأموال المقترضة أكبر من مصادر الأموال المملوكة، هذا كي تحافظ المؤسسة على استقلاليتها المالية.²⁶

4-3-نسبة الديون قصيرة الاجل الى حقوق الملكية: وتحسب بالعلاقة:

$$\text{نسبة الديون قصيرة الاجل الى حقوق الملكية} = \frac{\text{الديون قصيرة الاجل}}{\text{حقوق الملكية}}$$

تعبير عن حجم الديون قصيرة الاجل مقارنة بحقوق الملكية للمؤسسة يجب ان لا تتجاوز الواحد وانخفاضها يعتبر مؤشر إيجابي للمؤسسة، ذلك لان بارترفاعها سيؤدي الى خلق حالة من عدم الثقة لدى دائني المؤسسة، مما يؤدي الى رفضهم منح قروض طويلة لهذه المؤسسة في حالة ما احتاجت اليها.

²⁵ زبير عياش، مرجع سبق ذكره، ص 206.

²⁶ منير شاكر واخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، درا وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص ص 284-287.

المطلب الثاني: الادبيات النظرية للقرار الاستثماري الرشيد

ان نجاح أي مشروع استثماري يتوقف على مدى صحة وسلامة القرار الاستثماري المتخذ بشأن ذلك المشروع، ومن خلال هذا المطلب سنحاول التعرف على مفهوم القرار الاستثماري الرشيد وانواعه المختلفة.

أولاً: القرار الاستثماري

عرفه "منعم زمزير الموسري" على انه يقوم على المفاضلة، وبشكل واعى ومدرك، بين مجموعة بدائل، او حلول متاحة لمتخذي القرار لاختيار واحد منها باعتباره انسب وسيلة لتحقيق الهدف او الأهداف التي يبتغيها متخذ القرار، وف أحيان معينة قد يكون القرار رفضاً لكل البدائل او الحلول المتاحة للاختيار وعدم القيام باي عمل محدد من ثم يكون القرار هو لا قرار، والسبب الذي يدفع الى عدم اتخاذ قرار ربما يعود الى أحد الأمرين هما²⁷:

-عدم تبين او وضوح كل البدائل المتاحة للاختيار او المفاضلة.

-عدم الرغبة في اختيار بديل محدد تفادياً للالتزام او (الارتباط) بعمل قد يؤدي الى الضرر بمصالح متخذ القرار.

واي قرار ينطوي على عدة خصائص منها²⁸:

-انه قرار غير متكرر، حيث كل المجالات التطبيقية لدراسات الجدوى لا يتم القيام بها الا على فترات زمنية متباعدة.

-ان قرار الاستثمار هو قرار استراتيجي يحتاج الى أداة للتطلع الى المستقبل.

-يترتب على القرار الاستثماري تكاليف ثابتة ليس من السهل تعديلها او الرجوع فيها.

-يحيط بالقرار الاستثماري جملة من المشاكل التي من الضروري التغلب عليها مثل ظروف عدم التأكد وتغيير قيمة النقود ومشاكل عدم قابلية بعض المتغيرات للقياس الكمي، وكلها تحتاج الى أساليب علمية للتعامل معها.

-يمتد القرار الاستثماري دائماً الى أنشطة مستقبلية وبالتالي يرتبط غالباً بدرجة معينة من المخاطر.

ومن هنا يمكن الاستنتاج ان عملية اتخاذ القرار تركز على مجموعة من العناصر أهمها:

-متخذ القرار.

-موضوع القرار وأهدافه.

²⁷ منعم زمزير الموسري، بحوث العمليات مدخل علمي لاتخاذ القرارات، دار وائل للنشر، الاردن، 2009، ص13.
²⁸ حسين بلعجوز والجودي صاطوري، تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، بن عكنون، 2013، ص22.

-البدائل الممكنة (على الأقل بديلين).

-الاختيار الواعي والمدرك للبدائل المتاحة.

ثانيا: القرار الاستثماري الرشيد

وفي هذا الإطار لابد وان نتعرض لمفهوم القرار الاستثماري الرشيد:

حيث يستند مفهوم القرار الاستثماري الرشيد على مبدأ الرشادة الاقتصادية الذي يقوم عليه علم الاقتصاد أساسا حيث من المفترض ان متخذ القرار الاستثماري يتسم بالقدرة على حسن التصرف في الموارد النادرة المتاحة أي عملية البحث في كيفية استخدام الموارد الاقتصادية احسن استخدام ممكن والتي يكون لها استخدامات عديدة، بحيث يصل الى توظيف واستثمار تلك الموارد في النشاط او المشروع الذي يعطي اكبر عائد ممكن على الاستثمار الاخذ في الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة او الضائعة والمضحى بها، ومن هنا يمكن القول ان القرار الاستثماري الرشيد هو ذلك القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي اكبر عائد استثماري من بين بديلين على الأقل او اكثر والمبني على مجموعة من دراسات الجدوى التي تسبق عملية الاختيار وتمر بعدة مراحل تنتهي باختيار قابلة هذا البديل للتنفيذ في اطار منهجي معين وفقا لأهداف المشروع الاستثماري.²⁹

وعرف ايضا على انه تعظيم انجاز الأهداف في ضوء المستجدات البيئية التي تحيط بالقرار ولا يقتصر الامر على ذلك بل نذهب لصنع قراراتنا لغرض تحقيق هذه الأهداف.

وفي هذا الصدد يمكن القول ان القرارات الرشيدة هي ذلك السلوك الذي يستلزم عملية تجميع للآراء والحقائق والمعايير الأساسية ومفاعلاتها بعد تحديد الأهداف، ومن ثم تدعيمها بمنهجية علمية تضاعف من قيمة النتائج المتوخاة من القرارات المنوي اتخاذها.

ثالثا: أنواع رشادة القرارات الاستثمارية

-الرشد الموضوعي: الذي يعد السلوك المثالي لتعظيم المنفعة والذي يفترض وجود تفصيلات محددة ومعلومات كاملة عن البدائل ونتائجها المتوقعة، وينطبق على القرارات التي تتخذ لتعظيم وزيادة المنافع في موقف معين.

²⁹ عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 38.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لتقييم الأداء المالي وقرارات الاستثمار الرشيد

-الرشد الذاتي: فهو ذلك السلوك الهادف لتعظيم المنفعة في ضوء المعلومات المحددة حول موضوع ما لصنع القرار مع الاخذ بعين الاعتبار القيود المختلفة التي تحد من قدرة الانسان على الاختيار الأمثل.³⁰

-الرشد الواعي: الذي يشير الى درجة الحكم الصائب في الوسيلة للوصول الى الأهداف، وكعملية واعية (رشدانية الوسيلة)، وهو ينطبق على القرارات التي عدلت فيها الوسائل لتلائم الغايات.

-الرشد المعتمد: الذي يشير بدوره الى تلك الدرجة من السلوك او الحكم في استخدام الوسيلة والتعديلات التي تجري عليها، للوصول الى الأهداف في ضوء القصد الواعي الذي اختاره لتحقيق هذه الأهداف.³¹

-الرشدانية التنظيمية: التي تعني الرشد الموجه نحو تحقيق اهداف المنظمة باتباع الخطوات المقررة رسمياً، او المحددة أصلاً مع الاخذ بعين الاعتبار القيود التنظيمية.

رابعاً: عوامل رشادة القرارات

عند القيام بعملية اتخاذ القرارات توجد عوامل من المفيد جدا اخذها في الحسبان وتذكرها اذ اريد لهذه العملية ان تتم بطريقة رشيدة، وهذه العوامل منها:³²

✓ تنطوي عملية اتخاذ القرارات على عناصر ملموسة وهذا يتطلب بالضرورة مرونة ذهنية تمكن من اخذ هذه العناصر جميعاً في الحسبان.

✓ يجب ان يؤدي كل قرار الى نتيجة تسهم في تحقيق الهدف من الأمور الحيوية في القرار هي ان يكون عملياً وقابلًا للتطبيق.

✓ معظم القرارات لا يمكنها ان تتفق مع او ترضي كل شخص يهتم بالقرار او له مصلحة فيه او يتأثر به، ب ولذا فبعد الوصول الى القرار فان التحدي الرئيسي الذي يواجه المدير هو العمل على شرح القرار وكسب تعاون الجماعة بكاملها.

✓ توجد عادة بدائل مرضية للاختبار.

✓ استخدام التفكير الخلاق في عملية اتخاذ القرار فلا شك ان الخيال والابتكار يعتبران من المداخل الممتازة لتنمية البدائل الممكنة وسبل العمل.

³⁰ علي السلمي، تطور الفكر التنظيمي، وكالة المطبوعات، الكويت، 1975، ص 182.

³¹ صادق راشد الشمري، باسل محمد حسن الغزاوي، أثر بعض العوامل الاستراتيجية على صنع واتخاذ القرارات الرشيدة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، ص 72.

³² حنين قادري، أهمية التخطيط المالي في ترشيد القرارات في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، فرع علوم مالية، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014-2015، ص ص 14-15.

- ✓ اتخاذ القرارات عملية ذهنية يجب تحويلها الى عمل مادي حيث ترجع صعوبة اتخاذ القرار الى مسألة التغلب على العوائق الذهنية والتحول من العمل الذهني الى عمل مادي.
- ✓ تستلزم عملية اتخاذ القرارات الفعالة وقتا كافيا، فمن المفيد عادة تقليب الأفكار والاحتمالات المختلفة حتى يمكن إعطاء الموضوع تفكيراً كافياً ومن الناحية الأخرى لا يمكن للمدير ان يؤجل اتخاذ القرارات الى ما لا نهاية.
- ✓ اتخاذ القرار وعدم التهرب منه ابدأ، اذ ان اسوا قرار يمكن ان يتخذه المدير هو ان يقرر عدم اتخاذ قرارات.
- ✓ الاعتراف بجمومية التغيير: ان القرارات تجلب معها التغيير ويجب على المدير الا يخشى التغيير، فالأشياء لا تبقى ساكنة بل هي دائمة الحركة وهذه الحركة قد تكون بناءة او هادمة ويحاول المدير عن طريق قيامه بعملية اتخاذ القرارات المحافظة على الحركة الانشائية البناءة.
- ✓ وضع نظام لمتابعة كل قرار واهميته لا تقتصر على التأكد من تنفيذ القرار بل أيضا لتقسيم نتائج القرار.
- ✓ الاعتراف بان القرار سيترب عن سلسلة من الاعمال حيث ترتبط كل وظائف المنشأة بعضها مع البعض ومن ثم فان الإضافة الى نشاط قائم او تعديله سيوجب مع تغييرات في الكثير او في كل الأنشطة الأخرى، وفي عدد كبير من الحالات سنجد ان سلسلة من الاعمال المترتبة على قرار معين تمتد الى خارج حدود التأثيرات الاصلية المقصودة وبالتالي ينبغي على المدير ان يكون مستعدا للدفاع عن قراره او تعديله او إلغائه ان أمكن وذلك في ضوء سلسلة الاعمال التي يجلبها القرار.
- ✓ ممارسة عملية اتخاذ القرار لاكتساب المهارة فيها.

خامسا: مراحل ومبادئ القرار الاستثماري

تستلزم الضرورة ان يكون القرار الاستثماري ناجحا، ولكي يكون كذلك لا بد على المستثمر الاسترشاد بالأسس العلمية لاتخاذ القرار والمقصود هنا ان يكون القرار رشيدا، وحتى يكون القرار رشيدا لا بد أولا من توظيف المنهج العلمي في اتخاذ القرار أي المرور بمراحل القرار الاستثماري، والمسألة الأخرى التي يجب على متخذ القرار الاستثماري ان يأخذها بعين الاعتبار هي اعتماد عدد من المبادئ والمعايير كأساس لاتخاذ القرار.³³

✓ مراحل القرار الاستثماري

تمر عملية اتخاذ القرار بمجموعة من المراحل يمكن حصرها فيما يلي:

³³ مروان شموط، كنجو عبود كنجو، مرجع سبق ذكره، ص 51.

1-تحديد المشكلة الاستثمارية: وتعتبر من اهم المراحل وذلك لتوقف المراحل الموالية عليها، ونقصد هنا تحديد الموضوع المراد اتخاذ القرار بشأنه تحديدا دقيقا لا غموض فيه، حتى لا تأتي المراحل الأخرى هدرا للوقت والمال دون حل المشكلة الأساسية.³⁴

2-تحديد البدائل المتاحة: يقصد بهذه المرحلة التفتيش او التحري عن الحلول المختلفة لحل المشكلة التي تم تشخيصها بدقة في المرحلة الأولى، حيث يجب وضع أكبر عدد ممكن من الحلول البديلة لتجنب الوقوع في الخطر واختيار البديل المناسب، ولهذا السبب يجب ان يتوفر في هذا البديل الاسهام في تحقيق بعض النتائج التي يسعى اليها متخذ القرار جزئيا او كليا، وان يكون في حدود الموارد المتاحة لمتخذ القرار³⁵، وقد تنحصر الاختيارات في بديل واحد فيكون القرار في هذه الحالة اما القبول او الرفض بعد تحليله.³⁶

3-تحليل البدائل المتاحة: أي القيام بالتحليل الاستثماري للبدائل، وتتنوع مجالات تحليل الاستثمارات وتعدد ويمكن تقسيمها الى مجموعات³⁷:

***تحليل العوامل الداخلية:** وتعالج رغبات المستثمرين وميولهم.

***العوامل الخارجية:** وتمثل المحددات التي تؤثر على مدى تحقيق المستثمرين لرغباتهم كالتضخم، الضرائب، الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي، والمخاطرة ذات العلاقة بالأصل او الأصول المراد استثمارها، والتي يجب اخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ القرار الاستثماري.

كما ان التحليل قد يكون تحليلا أساسيا وينصب على البدائل او المشاريع الاستثمارية نفسها وعلى مجموعة العوامل الخاصة بكل بديل والتي يقوم المستثمر بتحليلها ليختار من هذه البدائل ما يلائمه. كما قد يكون التحليل فنيا وينصب على أسعار أدوات الاستثمار وحركاتها والعوامل المؤثرة فيها...الخ.

4-المفاضلة بين البدائل المتاحة واختيار البديل الملائم(الأفضل): وذلك بالاعتماد على نتائج التحليل السابقة.³⁸

³⁴ جلييلة بن خروف، مرجع سبق ذكره، ص 105.

³⁵ المرجع السابق، ص 105-106.

³⁶ منصورى الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية، الأردن، 2012، ص 66.

³⁷ زياد رمضان، مبادئ الاستثمار (المالي والحقيقي)، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص 25.

³⁸ منصورى الزين، مرجع سبق ذكره، ص 67.

✓ مبادئ القرار الاستثماري

ان الاختيار بين بدائل الاستثمار المتاحة يتطلب مراعاة مجموعة من المبادئ وهي:

1- مبدأ تعدد الخيارات (البدائل الاستثمارية): حتى يكون المستثمر في وضع قادر فيه على اجراء المفاضلة بين البدائل واختيار البديل الأفضل الذي يتناسب مع الهدف الذي يسعى الى تحقيقه، وكلما كانت البدائل كثيرة ومتعددة فإنها تعطي متخذ القرار مرونة أكبر وتمكنه من اتخاذ القرار الصائب.³⁹

2- مبدأ الملائمة: بمعنى اختيار المجال الاستثماري المناسب، وكذلك الأداة الاستثمارية المناسبة في ذلك المجال بما ينسجم (يلتئم) وظروف المستثمر سواء كانت فردا او مؤسسة⁴⁰، ويقوم هذا المبدأ على أساس ان لكل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقرار الاستثمار، والتي يكشفها التحليل الأساسي وهي:⁴¹

* معدل العائد على الاستثمار.

* درجة المخاطرة التي يتصف بها ذلك الاستثمار.

* مستوى السيولة التي يتمتع بها كل من المستثمر واداة الاستثمار.

3- مبدأ التنوع او توزيع المخاطر الاستثمارية: وهنا يلجأ المستثمرون الى تنوع استثماراتهم، وهذا للحد والتقليل من درجة المخاطر الاستثمارية التي يتعرضون لها.⁴²

4- مبدأ الخبرة والتأهيل: نظرا لارتفاع كلفة الاستثمارات ودرجة المخاطر التي تتعرض لها، فان اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد يتطلب توفر الخبرة والكفاءة عند اختيار الأداة الاستثمارية المناسبة، وإذا كان المستثمر العادي لا يملك مثل هذه الخبرة والامكانية عليه التوجه الى الاستشاريين الماليين وبيوت الخبرة المتخصصة لغرض ترشيد قراره الاستثماري الذي سيؤثر على مستقبل المستثمر ومدى تحقيق الأرباح او الخسائر على الأموال المستثمرة.⁴³

³⁹ طلال الكداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2008، ص 19.

⁴⁰ المرجع السابق، نفس الصفحة.

⁴¹ زياد رمضان، مرجع سبق ذكره، ص 29.

⁴² منصور الزين، مرجع سبق ذكره، ص 20.

⁴³ دريد كمال آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2008، ص 44.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية

قصد الإحاطة أكثر بموضوع دراستنا وبعد مراجعة الدراسات والأبحاث العلمية السابقة سنتطرق في هذا المبحث الى اهم الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة.

المطلب الأول: دراسات سابقة متعلقة بموضوع الدراسة

سنتناول في هذا المطلب اهم الدراسات السابقة المتعلقة بدور تقييم الأداء المالي في ترشيد قرارات الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية.

✓ دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات

هذه الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير في علوم التسيير من اعداد الطالبة بن خروب جليلة جامعة محمد بوقرة بومرداس سنة 2009، تمت دراسة حالة في المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات في الفترة (2005-2008)، وتمحورت الإشكالية في: الى أي مدى تساهم المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات؟ هدفت الدراسة الى التعرف على المعلومات الداخلية ومحاولة الاطلاع على كيفية توظيف هذه المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات من خلال دراسة حالة مؤسسة جزائرية.

ومن اهم ما توصلت اليه الدراسة ان القوائم المالية تنتج عن طريق ادراج العمليات التي تقوم بها المؤسسة وتقييدها في قائمتين هما الميزانية وجدول حسابات النتائج والملاحق حسب المخطط المحاسبي الجزائري، ان النظام المحاسبي المالي يشكل تغييرا حقيقيا للثقافة المحاسبية المطبقة من طرف المؤسسة الجزائرية نحو تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ الدولية ويسمح هذا النظام بدفع المؤسسات الجزائرية لتقديم وضعيتها المالية بكل شفافية، القياس المقارن هو عملية منظمة تقوم بموجبها المؤسسة بمقارنة أداء المؤسسات الرائدة في مجال نشاطها والاختلاف في عرض القوائم المالية وطرق الإفصاح عن المعلومات وتقديمها يؤثر مباشرة على مستخدميها.

✓ قرارات الاستثمار والعوامل المؤثرة في ترشيدها في أسواق الأوراق المالية بالنسبة لصغار المستثمرين

هذه الدراسة عبارة ورقة بحثية في مجلة دراسات محاسبية ومالية-المجلد الثامن-العدد 22-الفصل الأول-لسنة 2013، من اعداد الباحثين حسين وليد حسين، ابتهاج طالب خيضر وعبد الناصر علك حافظ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وتمثلت متغيرات الدراسة في قرارات الاستثمار والعوامل المؤثرة في ترشيدها بالنسبة لسوق الأوراق المالية، وتمحورت الإشكالية في: هل يوجد عدد من العوامل التي تؤثر في القرارات الاستثمارية وتقع خارج سيطرته؟

وتهدف هذه الدراسة الى التعرف على اهمية المتغيرات التي تناولتها، واهم العوامل التي تؤثر في ترشيد القرارات الاستثمارية التي يقوم المستثمرين باتخاذها، وكيفية تعاملهم مع هذه الظروف والتكيف معها بالشكل الذي يساعد على تحقيق الأرباح وتجنب الخسارة وبالتالي تقديم التوصيات التي تساهم في ترشيد قرارات المستثمرين. ومن اهم ما توصلت اليه الدراسة ان هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على قرارات الاستثمار بعضها داخلية خاصة بالمستثمر نفسه وبعضها خارجية تقع خارج سيطرة المستثمر، حيث تتفاوت العوامل المؤثرة على قرارات المستثمر في سوق الأوراق المالية من مستثمر الى اخر، وتتأثر كذلك هذه القرارات بالتجارب والخبرات السابقة بدرجة كبيرة.

✓ أهمية التخطيط المالي في ترشيد القرارات في المؤسسة الاقتصادية

هذه الدراسة عبارة عن مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص مالية مؤسسة من اعداد الطالبة حنين قادري جامعة قاصدي مرباح بورقلة سنة 2014-2015، تمت دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية بورقلة خلال الفترة (2012-2013)، وتمثلت متغيرات الدراسة في التخطيط المالي ورشادة القرارات في المؤسسة الاقتصادية، وتمحورت الإشكالية في: **اين تكمن فعالية التخطيط المالي في ترشيد القرارات في المؤسسة الاقتصادية؟**

وتهدف هذه الدراسة الى التعرف على اهمية التخطيط المالي ومدى مساهمته في عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسة الاقتصادية، من خلال الموازنات التقديرية ومعرفة ذلك في الواقع الجزائري. ومن اهم ما توصلت اليه الدراسة ان التخطيط لا يساهم في ترشيد القرارات في ظل مركزية التسيير، كما ان المؤسسة محل الدراسة لا تعتمد على الموازنات التقديرية في عملية اتخاذ القرارات.

✓ استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها

هذه الدراسة عبارة عن مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية من اعداد الطالبة اليمين سعاد جامعة الحاج لخضر باتنة سنة 2009، وتمحورت الإشكالية في: **هل يعتبر الأداء المالي أداة كافية للوصول الى تقييم حقيقي للوضع المالية للمؤسسة؟**

وهدفت الدراسة الى التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تقييم أداء المؤسسة، وإبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء ودوره في ترشيد القرارات الإدارية والتعرف على الوضع المالي للمؤسسة. ومن اهم ما توصلت اليه الدراسة ان تقييم الأداء امر ضروريا من خلال اهم الأدوات التحليل المالي ومن خلاله يتم تشخيص السياسة المالية المتبعة وتوجيه الانتباه الى النقاط الحساسة واتخاذ القرارات اللازمة لتحسين

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لتقييم الأداء المالي وقرارات الاستثمار الرشيد

الوضع المالي للمؤسسة وبالتالي الأداء الكلي لها والذي يفترض ان يتسم بالكفاءة والفعالية لأجل البقاء والاستمرار، كما تمثل مرآة المؤسسة امام كل المتعاملين معها الا ان البعد المالي يحتل الصدارة، لان عملية تقييم الأداء يسعى من خلالها المقيم للكشف عن أسباب الضعف في المؤسسة ومحاولة مساعدتها للخروج منها وتفاديها في المستقبل.

خلاصة:

من خلال ما جاء في هذا الفصل النظري والذي تضمن مبحثين الأول حول تقييم الأداء المالي ومؤشرات التوازن والنسب المالية وترشيد قرارات الاستثمار للمؤسسة الاقتصادية وأنواع رشادة القرارات والعوامل المؤثرة فيها، والمبحث الثاني فتمحور حول الدراسات السابقة الخاصة بموضوع الدراسة.

ومن خلال العرض السابق يتضح ان تقييم الأداء المالي يوضح لنا نقاط الضعف ونقاط القوة للمؤسسة الاقتصادية، بحيث يعطي صورة كاملة وواضحة حول وضعيتها المالية، مما يساعدها في اتخاذ القرارات السليمة، فهو يعتبر احد تقنيات الإدارة الحديثة ووسيلة للتخطيط المالي وتقييم وضع المؤسسة، بحيث يقوم تقييم الأداء المالي بترجمة المعطيات المالية والوثائق المحاسبية للوصول الى استنتاجات تمكن من وضع تقييم مالي دقيق مستخدما في ذلك أساليب ومؤشرات التحليل المالي، وكل هذا يهدف الى الوصول الى الأهداف المسطرة وترشيد القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية، وهذا ما سنتطرق اليه في الفصل الموالي.

تمهيد:

تهدف كل مؤسسة اقتصادية سواء كانت تجارية او صناعية او خدماتية بشكل رئيسي الى تحقيق الربح من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وذلك من اجل الحفاظ على بقائها او استمراريتها وتحقيق وضعية مالية مريحة، ولهذا وجب على كل مؤسسة تقييم أدائها من خلال الاعتماد على التوازنات والنسب المالية في تحليل القوائم المالية، ومن بين هذه المؤسسات سنحاول تسليط الضوء على شركة «SARL AJ-ABG» حيث تم الاعتماد في هذه الدراسة على طريقة إيمراد من خلال أدوات البحث التالية (دراسة الوثائق، المقابلة، الملاحظة) وبهذا تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين كما يلي:

✓ المبحث الأول: تقديم عام حول شركة «SARL AJ-ABG»

✓ المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام التوازنات والنسب المالية للشركة محل الدراسة

المبحث الأول : تقديم عام حول شركة «SARL AJ-ABG»

سنحاول من خلال هذا المبحث التعريف بالمؤسسة محل الدراسة، ونشاطها وعرض نشاطها وهيكلها التنظيمي ومختلف مهام المصالح المكونة لها.

المطلب الأول : لمحة عن شركة «SARL AJ-ABG»

1-نشأتها:

شركة «SARL AJ-ABG» هي شركة ذات المسؤولية المحدودة أنشأت بموجب عقد رقم 0034 بتاريخ 2006/01/07 لدى مكتب الأستاذ عبيد محمد البشير موثق بالوادي والمقيدة بالمركز الوطني للسجل الاجتماعي بحي الكوثر الوادي، تتكون الشركة من عضوين الأول مسير والثاني شريك في التسيير.

شركة أجي أبي جي تدير بشكل مستمر من خلال منتجات تقدر بـ 9000 مرجع للأصناف من مساحة تخزين تقدر بـ 8000م² بولاية الوادي فقط، تقسم نشاط الشركة على قطر الجزائر بين خمسة فروع رئيسية وهي:

✓ المقر الرئيسي: الوادي-حي الكوثر؛

✓ فرع الجزائر العاصمة: حي الدوزي 04 -باب الزوار؛

✓ فرع عنابة: حي السورول البوني، عنابة الجزائر؛

✓ فرع وهران: حي الكرامة، وهران الجزائر؛

✓ فرع عين مليلة: طريق الوزن الثقيل، أم البواقي الجزائر؛

ومن خلال هذه الشبكة لها ان تقييم علاقة وثيقة مع زبائنها، وبالتالي فهي قادرة على التعرف بسرعة على التوقعات الرئيسية لزبائنها والاستجابة لها في وقت قياسي، وتم تحسين إدارة العرض، والجرد والطلب من خلال تخطيط موارد المؤسسة، حيث اكتسحت خلال الخمس السنوات الأخيرة نسبة 70% من توافر المنتج في السوق الوطني، حيث كان أكبر سوق وطني لقطع غيار السيارات بعين مليلة.

2-موقعها الجغرافي:

يقع المقر الاجتماعي بحي الكوثر-سيدي عبد الله ولاية الوادي وتنقسم الى قسمين:

✓ القسم الإداري: يتمركز بحي سيدي عبد الله-الوادي ويضم ثلاثة عشر(13) موظف.

✓ القسم التقني: يقع في المنطقة المتعددة النشاطات بكونيين ويضم ثمانية وثلاثون(38) موظف.

اما بالنسبة لباقي نقاط البيع فتضم أربعة وخمسون(54) موظف.

3- مهامها:

تعتبر هذه الشركة ضمن الوحدات الاقتصادية النشطة بولاية الوادي في استيراد:
- قطع غيار. تخصص المصنوعات الزجاجية الخاصة بالمركبات سواء السيارات والشاحنات والحافلات والآليات
(الجرافات، آلات الحفر إلخ)

أ- شعارها:

✓ **المصادقية:** "مصادقيتنا منهج وأسلوب حياة وعمل، نحن نؤمن ان جميع المعاملات سواء الداخلية (بين أعضاء فريق العمل) او الخارجية (بين فريق العمل والعملاء والموردين والمسوقين وخلافه...) يجب ان تتم بكل صدق وشفافية وفي المواعيد المحددة وبدون تأخير قدر المستطاع".

✓ **الاحترافية:** قال الله تعالى: (ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى أهلها) {النساء/58}، وقال النبي صلى الله عليه وسلم: (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه) {السلسلة الصحيحة/1113}.

"فمن هنا جاء شعار الاحترافية، فإذا ائتمنا العميل على خدمة ما فواجب أن نؤدي الأمانة بشكل احترافي وبكل إتقان وإحسان"

ب- الرؤية والرسالة والاهداف:

✓ **الرؤية:** الارتقاء بالعمل التجاري الى اعلى المستويات العالمية للوصول الى مجتمع امن وتجارة ميسرة.

✓ أن تبقى «SARL AJ-ABG» هي المفضلة بل الأكثر تفضيلا من ناحية خدمة الزبائن في الوطن.

✓ **الرسالة:** تسعى «SARL AJ-ABG» لتحقيق حاجات الزبائن بتوفير منتجات عالية الجودة وتقديم اعلى مستويات الخدمة لعملائها وتعزيز أدائها من خلال تطويرها المستمر لقدراتها البشرية والإدارية والتقنية.

✓ **الأهداف:** تهيئة بيئة تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والوصول الى مستويات مرتفعة من الرفاهية والرخاء الاقتصادي لسكان الجزائر. وتحقيق ذلك من خلال:

- - الشفافية.
- - المهنية.
- - العمل بروح الفريق.
- - القيادة الرشيدة.
- - التميز والجودة.

ج- الأهداف الاستراتيجية:

✓ تطوير العمل لتسيير التجارة وفقا لأفضل الممارسات العالمية؛

✓ تعزيز دور الشركة بما يدعم رفع مستويات خدمة الزبائن؛

✓ تعزيز العلاقات مع الموردين والزبائن لما يدعم التنمية الاقتصادية؛

✓ بناء قدرات وكفاءات للموظفين وفق اعلى معايير التميز والكفاءة.

د- اليد العاملة: تشغل الشركة 105 عاملا مقسمين الى مجموعتين كل مجموعة مقسمة الى فئتين (دائم)،

و(متعاقد) كما هو موضح في الجدول التالي:

«SARL AJ-ABG» الجدول رقم (01) : احصائيات اليد العاملة في شركة

الرقم	الفئة	السلّم	دائم	متعاقد	المجموع
01	الاطارات	من 11 الى 20	20	10	30
02	أعوان التنفيذ	من 01 الى 10	55	20	75
	المجموع		75	30	105

المصدر: مصلحة المحاسبة

هـ- البطاقة الفنية:

موقعها في الانترنت: <http://www.aj-abg.com.fr/>*

موقعها الالكتروني: [contact@aj-abg.com:email](mailto:contact@aj-abg.com)*

*العلامة التجارية:

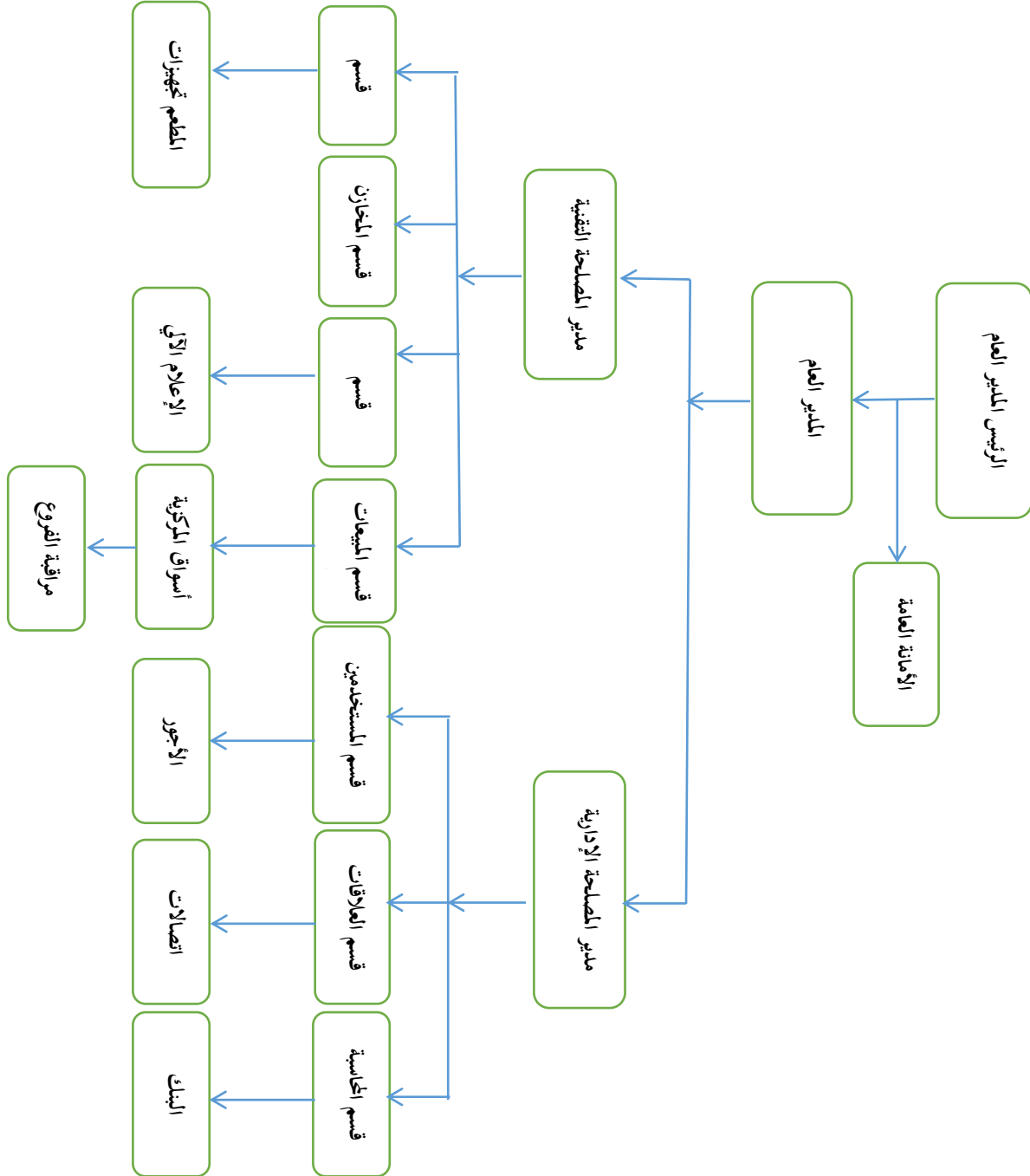


المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لشركة «SARL AJ-ABG»

تتكون الشركة من عدة دوائر ومصالح تشكل في مجملها الهيكل التنظيمي للشركة والذي سيوضحه الشكل

التالي:

الشكل رقم(03): الهيكل التنظيمي لشركة «SARL AJ-ABG»



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على وثائق الشركة

ومن خلال الشكل نلاحظ ان الهيكل التنظيمي للشركة يتكون من:

1-الرئيس المدير العام: من أهم مهامه ما يلي:

✓ السهر على السير الحسن لمصالح الشركة، ضمان امن المنشآت والسهر على الحفاظ على محيط الشركة، زيارة المعارض الدولية ونسج علاقات مع الموردين الجدد، السفر الدائم الى خارج الوطن واعداد الصفقات مع الموردين الأجانب، التنسيق العمودي والافقي مع مختلف المصالح والوحدات.

2-الأمانة: تدرج مهامها فيما يلي:

✓ تسجيل البريد الصادر والوارد، استقبال المكالمات الهاتفية والفاكسات، القيام بكل الاعمال التي تدخل ضمن صلاحياته، اعداد ومراقبة وتقديم البريد الموجه للإمضاء من طرف الرئيس المدير العام.

3-المدير العام: من أبرز مهامه:

✓ الإشراف على كافة النشاطات والعمليات اليومية في الشركة، ضمان تنفيذ أفضل الاستراتيجيات التي تضمن التطور المستمر، وضع الأهداف الخاصة بكافة المهام وقياس مدى نجاح الأداء من خلال التسيير المالي للمؤسسة.

✓ الاهتمام بمراقبة عمل مدراء المصالح ورؤساء الأقسام والمشرفين على الأعمال المختلفة.

4-مصلحة الإدارية: من أهم مهامه تسيير الأقسام التالية:

✓ المحاسبة: الفوترة، اعداد الميزانية الختامية، التصريحات الشهرية الجبائية والشبه جبائية، اعداد تقارير سنوية حول الوضعية المالية للشركة، تسيير الحسابات البنكية.

✓ العلاقات الخارجية: تسيير ومتابعة بنود الاتفاقيات الدولية مع الموردين المأمور بها، تسوية كل الإجراءات مع الموردين، البحث عن موردين جدد ودراسة العروض المقدمة من طرفهم.

✓ مصلحة المستخدمين: المحافظة على الحياة المهنية للمستخدمين، السهر على الانضباط وتطبيق القانون الداخلي الخاص بالشركة، إعداد الأجور للعمال.

5-مصلحة التقنية: وتعتبر القلب النابض لتسيير الشركة والعصب الحساس للحصول على أكبر حصة سوقية في السوق الوطني وكذلك متابعة جميع الوظائف وتدرج أقسامها كالآتي:

✓ قسم المبيعات والتسويق: وضع الأهداف والخطط التسويقية الخاصة بالشركة، متابعة كافة الأنشطة التسويقية ومراقبتها مع الفروع التابعة لتمويلها في الوقت المناسب، تنشيط التموين على مستوى الشركة

- ✓ **قسم المشتريات:** إعداد الطلبات الخاصة بالموردين لجميع الأصناف وخاصة السوقية بالتنسيق مع فرع الإعلام الآلي، إعداد طريقة اللوجستيك بين الفروع المركزية لتفدي التضخم في المخازن، مناقشة العروض مع مدراء المبيعات للحصول على أفضل الأسعار سواء للبضاعة المشتراة أو المباعة في ظل التنافس.
- ✓ **قسم المخازن والنقل والصيانة:** القيام بجميع الإجراءات المتعلقة بعملية التخزين، مراقبة ومتابعة دخول وخروج السلع من المخزن، تسيير المركبات الخاصة بالتوزيع والسهر على صيانتها بالتنسيق مع رئيس الحاضرة ووضع رزنامة التنقل مع السائقين.
- ✓ **قسم الوسائل العامة:** إعداد طلب التموين بالاحتياجات الضرورية لضمان السير الحسن والفعال لجميع مصالح الشركة من تجهيزات مكتبية وصيانة الأثاث وتسديد جميع الفواتير الكهرباء والهواتف والأنترنت والماء ناهيك عن إدارة المطعم وجميع المرافق التابعة له.

الفصل الثاني: دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية «SARL AJ-ABG» بالوادي

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام التوازنات والنسب المالية للشركة محل الدراسة

المطلب الاول: تحليل الميزانية باستخدام التوازنات المالية

قبل تقييم الأداء المالي للشركة من خلال الميزانية لابد من اعداد الميزانية المالية المختصرة للفترة المدروسة(2016-2017-2018) اذن انطلاقا من الميزانية المالية (انظر الجدول رقم 02) قمنا بإعداد الميزانية المالية المختصرة الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(02): الميزانية المالية المختصرة للسنوات (2016-2017-2018)

سنة 2018		سنة 2017		سنة 2016		السنوات
%	المبالغ	%	المبالغ	%	المبالغ	البيان
-	-	-	-	-	-	الاصول
%50	18.933.484,77	%50	16.320.371,62	%50	15.547.262,39	الاصول الثابتة
%50	220.432.424,41	%50	206.295.745,02	%50	244.668.689,35	الأصول المتداولة
%21.5	102.612.004,27	%36.5	162.039.731,05	%40	208.315.962,17	قيم الاستغلال
%00	0.00	%00	0.00	%00	0.00	قيم قابلة للتحقق
%28.5	117.820.420,14	%13.5	44.256.013,97	%10	36.352.727,18	قيم جاهزة
%100	239.365.909,18	%100	222.616.116,64	%100	260.215.951,74	مجموع الاصول
-	-	-	-	-	-	الخصوم
%64	153.911.573,05	%56	124.801.058,55	%52	134.245.445,60	أموال خاصة
%00	0.00	%00	0.00	%00	0.00	الخصوم غير الجارية
%36	85.454.336,13	%44	97.815.058,09	%48	125.970.506,11	الخصوم الجارية
%100	239.365.909,18	%100	222.616.116,64	%100	260.215.951,74	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للشركة للسنوات من 2016 الى 2018.

1- رأس المال العامل: يعتبر رأس المال العامل مهم في تقييم النسبة المالية للمؤسسة حيث يوجد أربع أنواع لرأس

المال العامل، علما أن: الأموال الدائمة = الأموال الخاصة + الخصوم غير الجارية

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

الفصل الثاني: دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية «SARL AJ-ABG» بالوادي

✓ رأس المال العامل الخاص:

نلاحظ من خلال الجدول ان رأس المال العامل الخاص موجب خلال الثلاث سنوات (2016-2017-2018) حيث قدر ب 118.698.185,21 و 108.480.686.90 و 134.978.088.20 على التوالي وهذا يعني ان الأصول الخاصة تغطي الأصول الثابتة، بالتالي فإن الشركة قادرة على تمويل استثماراتها من المصادر الداخلية فهو مؤشر إيجابي على عدم التبعية للأطراف الخارجية.

✓ رأس المال العامل الاجنبي:

باعتبار رأس المال العامل الأجنبي أنه ذلك الجزء من الأموال الخارجية التي تستعملها المؤسسة في تمويل أصولها، فنلاحظ من خلال الجدول السابق ان قيمة الديون تنخفض من سنة الى أخرى وهذا ما يفسر بداية عجز الشركة عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام الديون.

2- احتياجات رأس المال العامل: وهو يمثل احتياجات المؤسسة الى رأس المال العامل في كل لحظة من مدار دورة الاستغلال.

الجدول رقم(04): احتياجات رأس المال العامل لشركة «SARL AJ-ABG» للفترة من 2016 الى 2018.

2018	2017	2016	العلاقة	النسبة
17.157.668,17	64.224.672,94	82.345.456,02	(الأصول المتداولة-القيم الجاهزة) - (الديون قصيرة الاجل - السلفيات البنكية)	احتياجات رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للشركة للسنوات من 2016 الى 2018.

نلاحظ من خلال الجدول ان احتياجات رأس المال العامل موجبة خلال الثلاث سنوات (2016-2017-2018) وهذا يفسر ان احتياجات التمويل للشركة أكبر من مواردها، وهذا يعني انها سوف تعتمد على موارد مالي طويلة المدى لتمويل احتياجات التمويل او الاعتماد على الموارد المالية قصيرة المدى.

3- الخزينة: ويتم استخدامها عندما يستخدم رأس المال الصافي الإجمالي في تمويل العجز وتمويل احتياجات دورة الاستغلال.

الفصل الثاني: دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية «SARL AJ-ABG» بالوادي

الجدول رقم(05): خزينة شركة «SARL AJ-ABG» للفترة من 2016 الى 2018.

2018	2017	2016	العلاقة	النسبة
117.820.420,14	44.256.013,97	36.352.727,18	رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل	الخبزينة
117.820.420,14	44.256.013,97	36.352.727,18	قيم جاهزة - سلفيات مصرفية	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للشركة للسنوات من 2016 الى 2018.

نلاحظ من خلال الجدول ان الخبزينة موجبة خلال الثلاث سنوات(2016-2017-2018) حيث قدر ب 36.352.727.18 و 44.256.013.97 و 117.820.420.14 على التوالي وهذا يدل على وجود سيولة مجمدة، وهي ليست في صالح الشركة، وعليه يجب استغلال الفائض في المشاريع الاستثمارية او توظيفها في البنوك.

المطلب الأول: تحليل الميزانية بواسطة النسب المالية

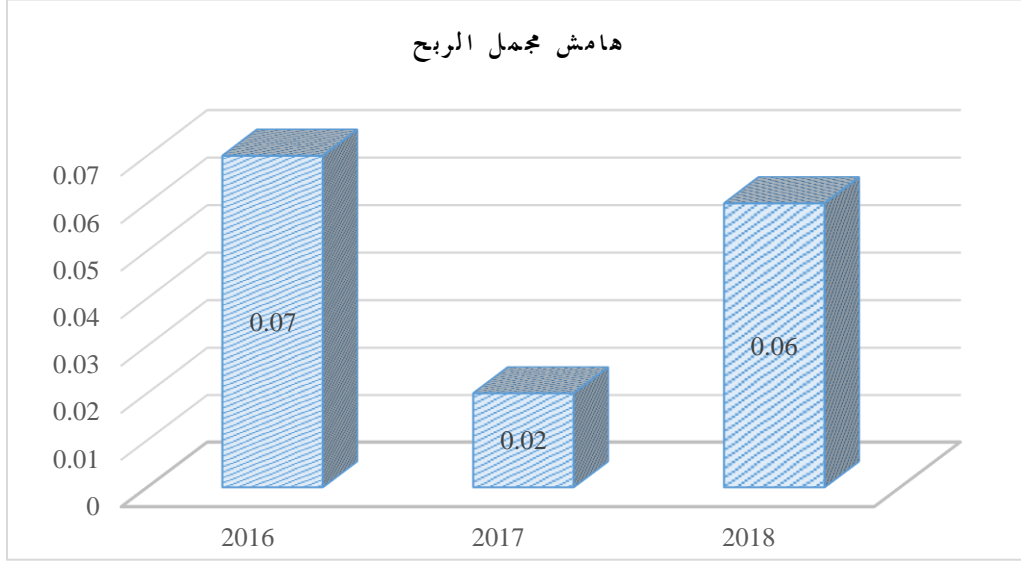
1-نسبة الربحية: تعد الربحية أساس قيام أي مؤسسة اقتصادية و اساس استمرارها، وهي مؤشر مهم سواء للشركة او لملاكها، كما تقاس بواسطة مجموعة من النسب المالية فيما يلي سنحاول دراسة ربحية شركة «SARL AJ-ABG» للفترة الممتدة من 2016 الى 2018.

الجدول رقم(06): نسب الربحية بعد تقييم الأداء المالي للشركة «SARL AJ-ABG» للفترة من 2016 الى 2018.

2018	2017	2016	العلاقة	النسبة
0.06	0.02	0.07	مجمّل الربح / صافي المبيعات	هامش مجمل الربح
0.07	0.03	0.08	الربح التشغيلي / صافي المبيعات	هامش الربح التشغيلي
0.23	0.40	0.30	صافي الربح/ حقوق الملكية	معدل العائد على حقوق الملكية
3.22	0.56	3.71	صافي الربح قبل الفوائد والضريبة/ إجمالي الاستثمار	معدل العائد على الاستثمار
0.12	0.02	0.11	النتيجة الصافية/ إجمالي الاصول	معدل العائد على إجمالي الأصول

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للشركة للسنوات من 2016 الى 2018.

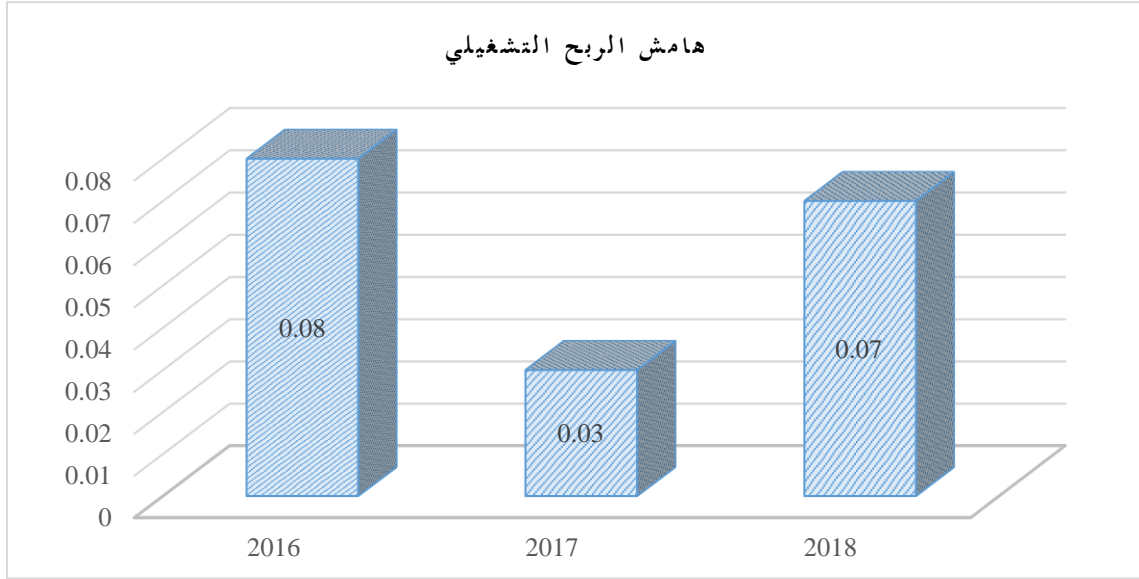
الشكل رقم(04): هامش مجمل الربح



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على جدول رقم (06) نسب الربحية

من خلال المنحنى نلاحظ تذبذب في نسبة هامش مجمل الربح اذ شهدت سنة 2016 ارتفاع لهذه النسبة قدر ب(0.07)، على غرار سنة 2017 لاحظنا انخفاض كبير بنسبة (0.05) في حين كانت قيمة النسبة لهذه السنة (0.02) و هذا الانخفاض يعكس سوء تسيير الشركة لمبيعاتها مما يشكل خطر على ربحية الشركة، اما بالنسبة لسنة 2018 تحسنت نسبة هامش مجمل الربح لتصل الى (0.06) بزيادة قدرت ب(0.04)، الا انها بقيت اقل من نسبة سنة 2016، الا ان هذه النسب ضعيفة جدا تعكس ضعف إدارة الشركة في إدارة مبيعاتها فبالنخفاض هذه النسبة تنخفض معها ربحية المؤسسة وكذا كفاءتها في تحصيل الربح.

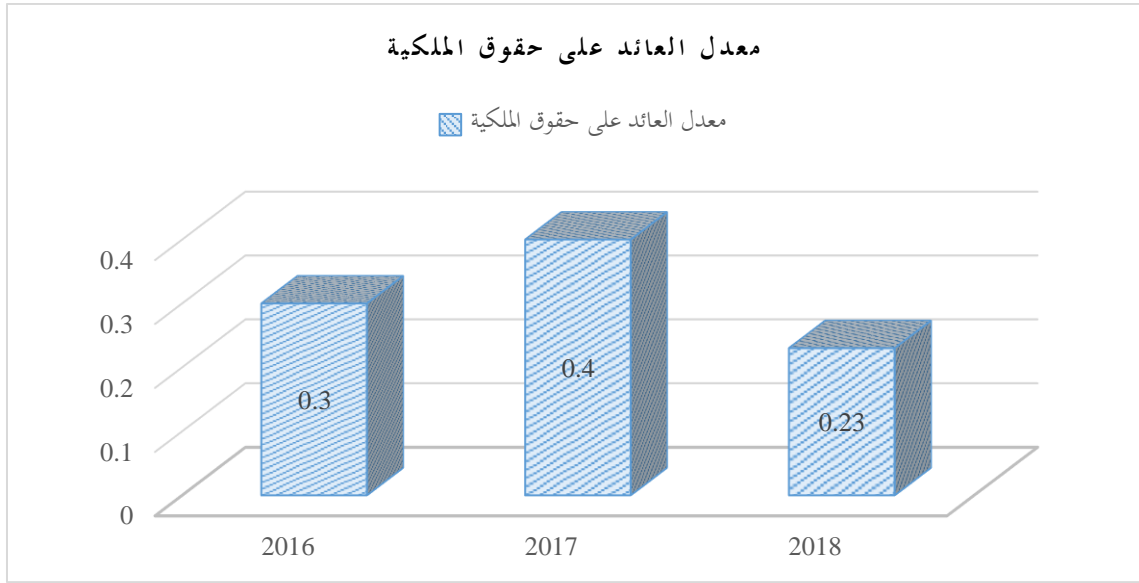
الشكل رقم (05): هامش الربح التشغيلي



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على جدول رقم (06): نسب الربحية.

من خلال المنحنى نلاحظ تذبذب في نسبة هامش الربح التشغيلي اذ شهدت سنة 2016 ارتفاع لهذه النسبة قدر ب(0.08)، على غرار سنة 2017 لاحظنا انخفاض كبير بنسبة (0.05) في حين كانت قيمة النسبة لهذه السنة (0.03)، اما بالنسبة لسنة 2018 تحسنت نسبة هامش الربح التشغيلي لتصل الى (0.07) بزيادة قدرت ب(0.04)، الا انها بقيت اقل من نسبة سنة 2016، الا ان هذه النسب قريبة جدا من نسب هامش مجمل الربح طيلة فترة الدراسة وهذا ما يدل على ان الشركة تدفع نسبة ضئيلة من الفوائد على الديون.

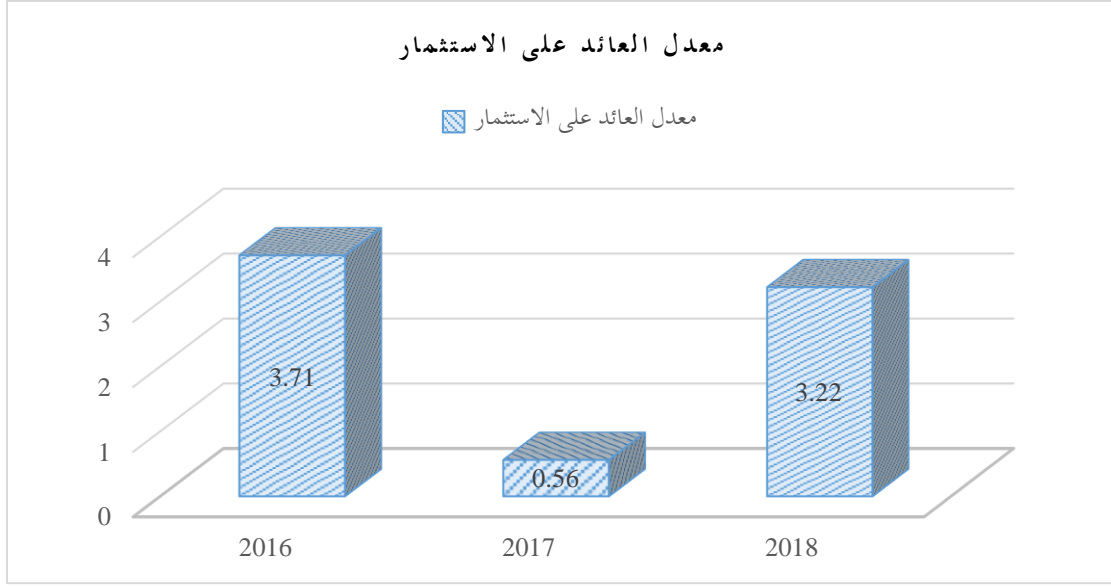
الشكل رقم(06): معدل العائد على حقوق الملكية



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على جدول رقم (06) نسب الربحية

من خلال المنحنى نلاحظ وجود تذبذب في معدل العائد على حقوق الملكية، حيث حقق ارتفاع بسيط بين سنتي 2016 و2017 بمعدل 0.1 حيث كانت نسبة العائد للسنتين 0.3 و0.4 على التوالي، بينما انخفض بمقدار (0.17) سنة 2018 ليصل الى نسبة (0.23) وهذا الانخفاض راجع الى ضعف قدرة الشركة على توليد أرباح صافية لملاكها.

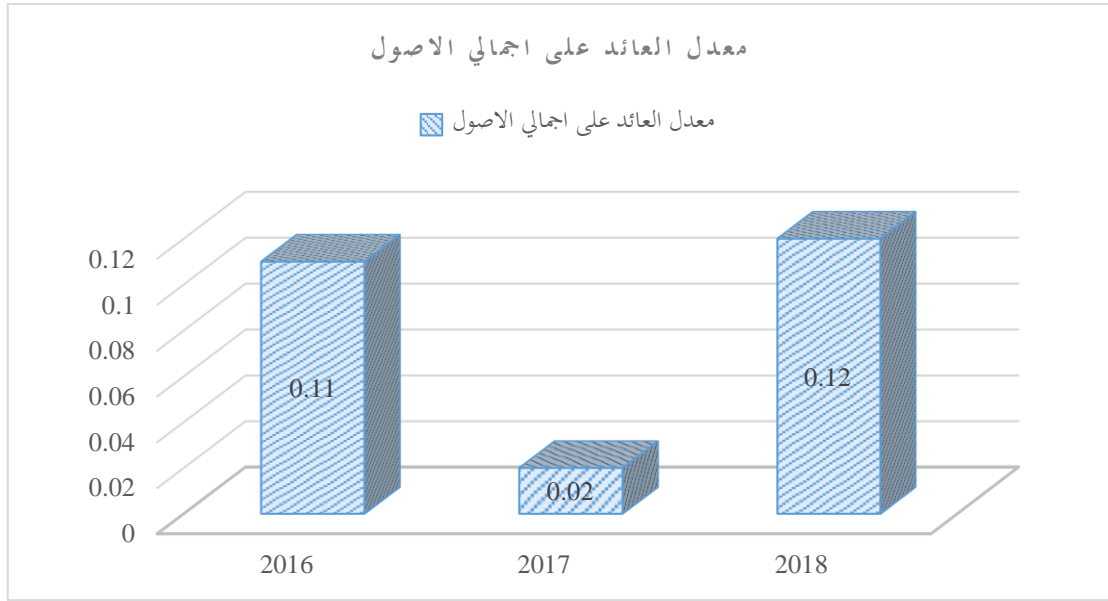
الشكل رقم(07): معدل العائد على الاستثمار



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على جدول رقم(06): نسب الربحية.

من خلال المنحنى نلاحظ ان تذبذب كبير خلال السنوات المدروسة حيث كان معدل العائد على الاستثمار سنة 2016 (3.71) بينما انخفض بشكل كبير سنة 2017 ليصل الى (0.56) حيث قدرت نسبة الانخفاض ب(3.15) وهذا يدل على عدم كفاءة الشركة في استخدام أموالها خلال هذه السنة، الا ان هذا المعدل قد تحسن سنة 2018 ليرتفع الى (3.22) بمعدل زيادة معتبرة قدر ب(2.66)، وهذا يعبر عن مدى كفاءة الشركة في استخدام وإدارة كل الأموال المتاحة لديها لتحقيق عائد على تلك الأموال.

الشكل رقم(08): معدل العائد على اجمالي الاصول



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على جدول رقم(06): نسب الربحية.

من خلال المنحنى نلاحظ تذبذب معدل العائد على اجمالي الأصول للشركة خلال السنوات المدروسة، فحقق ارتفاع سنة 2016 ليصل الى (0.11) وهذا يدل على ان الشركة قادرة على توليد أرباح من أصولها، على غرار سنة 2017 والتي شهدت انخفاض بمعدل (0.09) فكانت النسبة (0.02) لهذه السنة وهذا يدل على عدم قدرة الشركة على توليد الأرباح بواسطة أصولها الا انها تداركت الامر خلال سنة 2018 لتحقق ارتفاع ملحوظ قدر ب(0.10) في حين كانت النسبة (0.12) لهذه السنة وهذا يدل على تحسن كفاءة وقدرة الشركة على استغلال أصولها.

وفي الأخير ومن خلال تحليل نسب الربحية لاحظنا ان الشركة في حالة تذبذب خلال سنوات الدراسة (2016-2017-2018)، اذ شهدت ضعف في كفاءتها وقدرتها خلال سنة 2017، ثم تحسن أدائها في سنة 2018 لتزيد كفاءتها وربحيتها لتضمن استمرارها، ومن خلال هذه المعطيات الصحيحة عن الوضعية المالية للشركة فبهذا يكون المستثمرون والشركة نفسها قادرين على اتخاذ قرارات استثمارية صحيحة وسليمة وبالتالي يظهر لنا دور تقييم الأداء المالي في ترشيد قرارات الاستثمار.

الفصل الثاني: دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية «SARL AJ-ABG» بالوادي

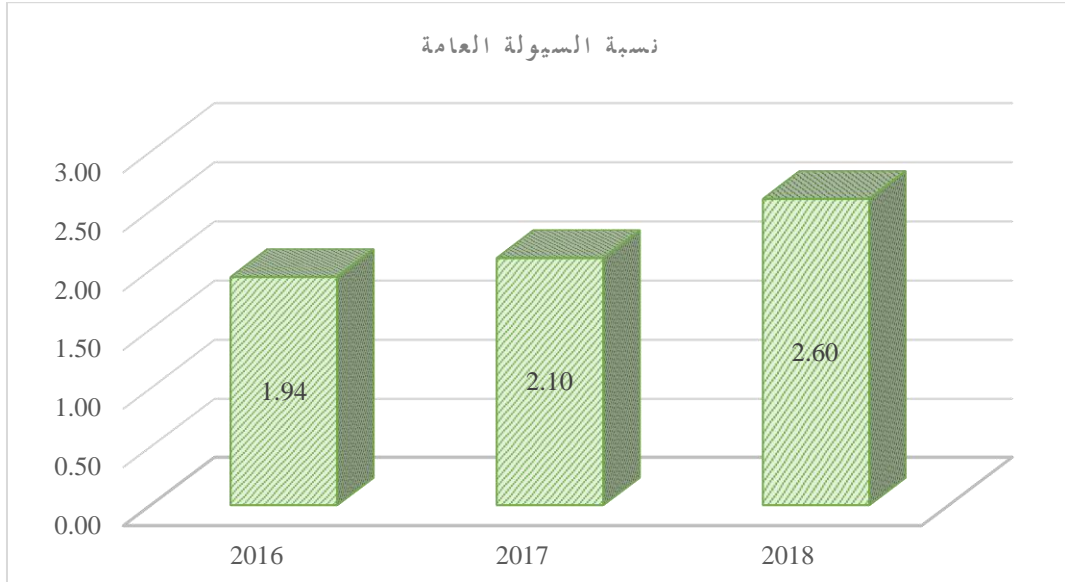
2-نسب السيولة: تعتمد هذه النسب على مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الجارية باستخدام الأصول الجارية وذلك من خلال ما يلي:

الجدول رقم(07): نسب السيولة بعد تقييم الأداء المالي للشركة «SARL AJ-ABG» للفترة من 2016 الى 2018.

النسبة	العلاقة	2016	2017	2018
نسبة السيولة العامة	الاصول المتداولة/ الالتزامات المتداولة	1.94	2.10	2.60
السيولة السريعة	الاصول المتداولة-المخزون/الالتزامات المتداولة	0.51	0.76	1.48
السيولة الجاهزة	القيم الجاهزة/ الالتزامات المتداولة	0.29	0.45	1.37

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للشركة للسنوات من 2016 الى 2018.

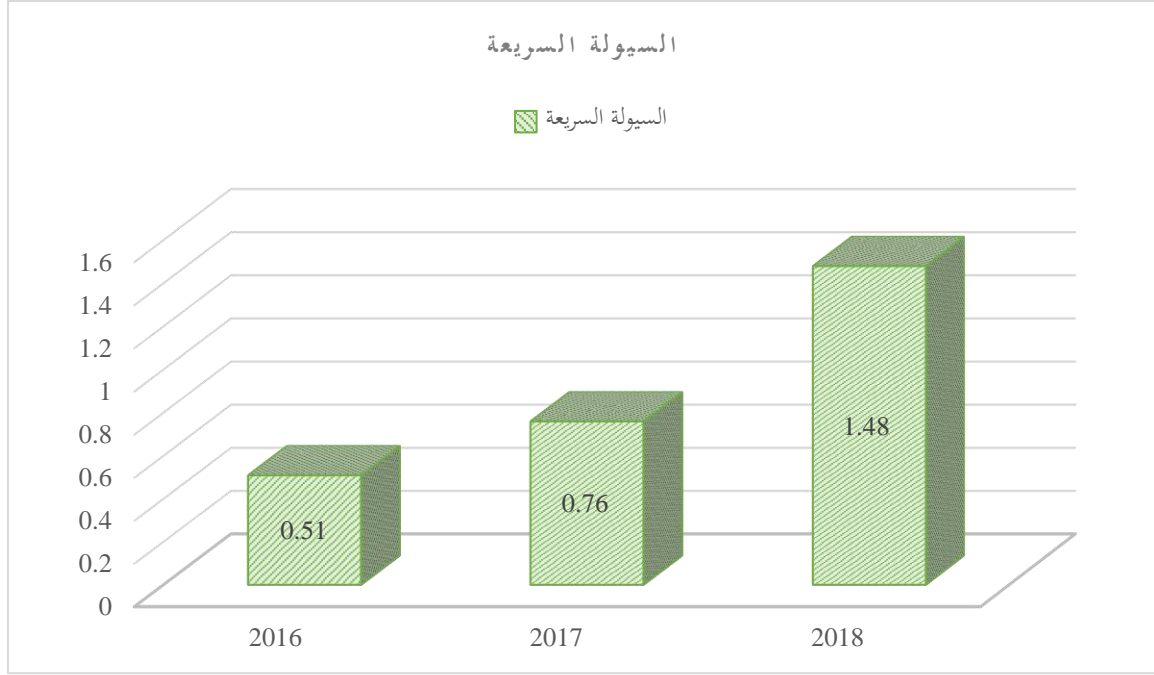
الشكل رقم(09): نسبة السيولة العامة



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم(07): نسب السيولة.

من خلال المنحنى نلاحظ ان النسبة المتحصل عليها خلال السنوات الثلاث انما كانت أكبر من الواحد، وهذا يدل على انا المؤسسة في وضعية مالية جيدة وفي تحسن مستمر، لأن في سنة 2016 كانت النسبة (1.94) وفي سنة 2017 كانت النسبة (2.10)، وأما في سنة 2018 كانت (2.60) ومن خلال هذه النسب نلاحظ تزايد مستمر عبر الثلاث سنوات فالمؤسسة لديها القدرة على السداد، بمعنى وجود فائض من الأصول المتداولة بعد تغطية الديون القصيرة الأجل (الخصوم المتداولة).

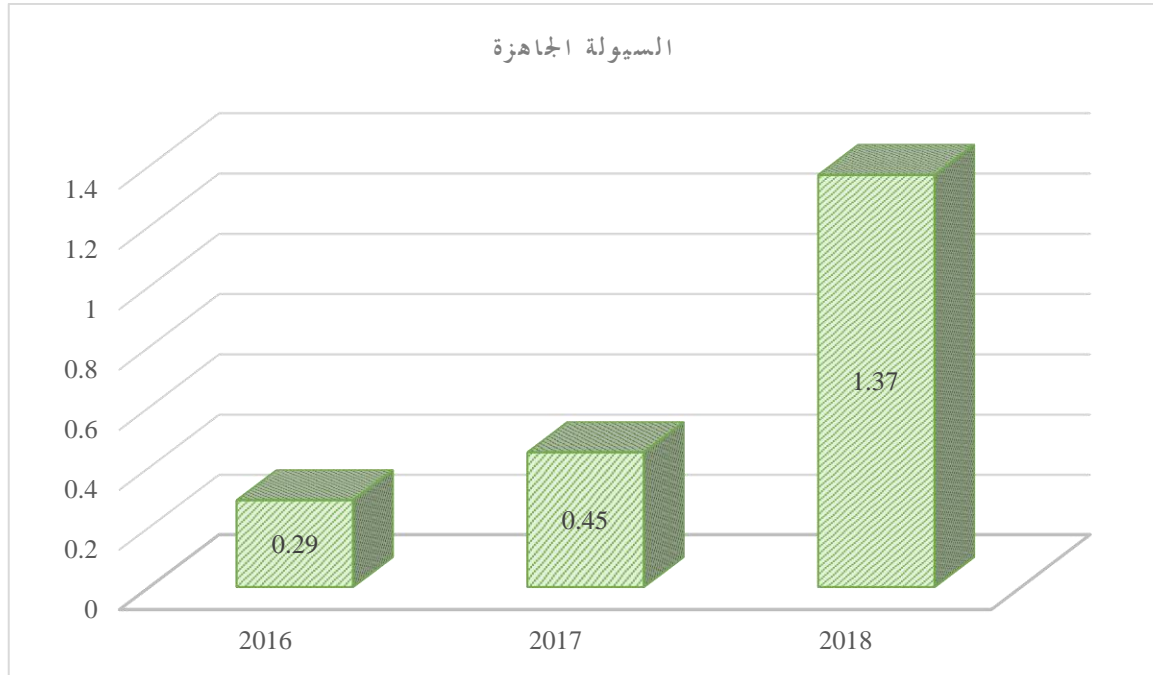
الشكل رقم(10): نسبة السيولة السريعة



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم(07): نسب السيولة.

نلاحظ من خلال المنحنى ان السنتين 2016 و 2017 كانت النسبة كما يلي: (0.51) و (0.76) وفي هذه الحالة السيولة مطمئنة بنسبة ضئيلة لأن النسبة للسنتين أقل من الواحد، أما بالنسبة لسنة 2018 لاحظنا ارتفاع يفوق الواحد يقدر ب (1.48) وهذا يعبر على الارتياح التام للشركة من حيث مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل دون الاضطرار إلى تسهيل موجوداتها من المخزون.

الشكل رقم(11): نسبة السيولة الجاهزة



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم(07): نسب السيولة.

نلاحظ من خلال المنحنى أن النسبة لسنة 2016 و 2017 تقدر ب: (0.29) و(0.45) على التوالي فهي منخفضة على النسبة النموذجية، وهذا يدل على عدم قدرة الشركة على تسديد ديونها في الأجل بواسطة الأصول المتداولة، على عكس سنة 2018 لاحظنا أن النسبة تفوق القيمة النموذجية وقدرت ب (1.37) فهذا يدل على سداد الالتزامات قصيرة الأجل في وقت قصير جدا.

وفي الأخير ومن خلال تحليل نسب السيولة لاحظنا ان الشركة قد حققت فائض معتبر من السيولة خلال الثلاث سنوات(2016-2017-2018)، فهي قادرة على توجيه هذا الفائض نحو الاستثمار، وبهذه النقطة تكون الشركة قد توصلت الى اتخاذ قرار مناسب من خلال نتائج تقييم نسب السيولة بالتالي يظهر لنا دور تقييم الأداء المالي في ترشيد قرارات الاستثمار.

ومن هنا نستنتج ان السيولة تمثل هدفا قصير الاجل للمستثمر وفي الوقت نفسه قييدا على تحقيق الاهداف الاستراتيجية.

3-نسبة النشاط: تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الشركة في تشغيل الأصول لزيادة المبيعات أو مدى كفاءة الشركة في استخدام مواردها المتاحة حيث تتمثل النسب فيما يلي: معدل دوران الاصول الثابتة، معدل دوران

الفصل الثاني: دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية «SARL AJ-ABG» بالوادي

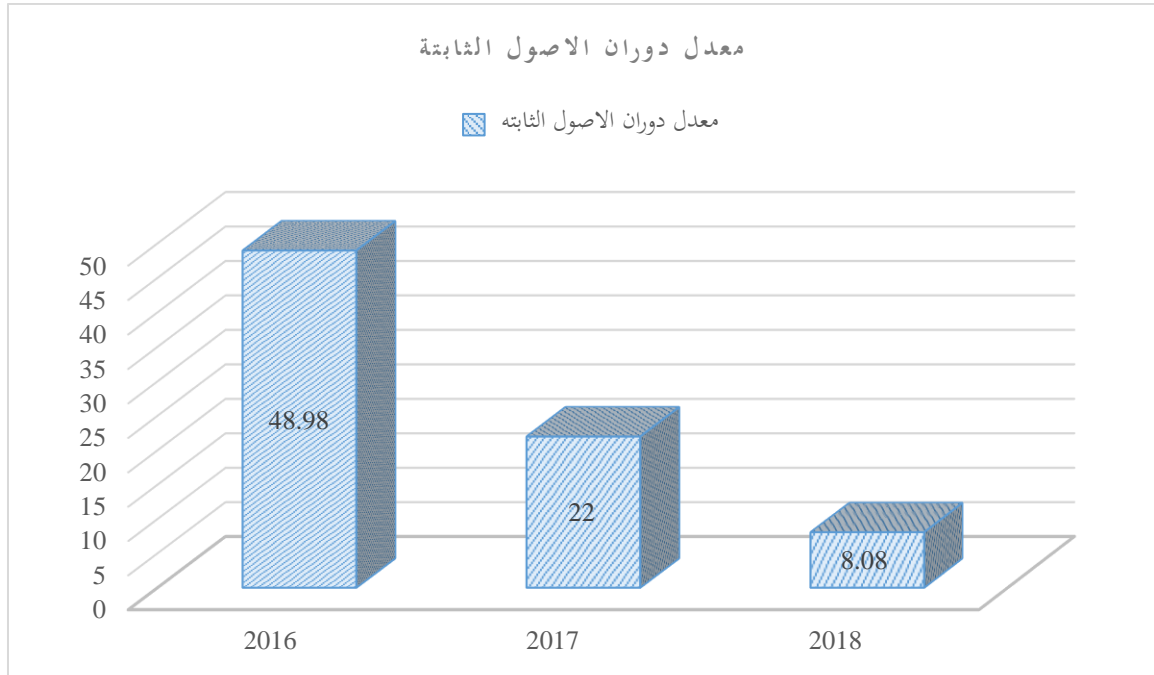
الاصول المتداولة، معدل دوران المخزون، متوسط فترة التخزين بالأيام، معدل دوران الزبائن، متوسط فترة الزبائن، معدل دوران الموردين، متوسط فترة الموردين.

الجدول رقم(08): نسب النشاط بعد تقييم الأداء المالي للشركة «SARL AJ-ABG» للفترة من 2016 الى 2018.

2018	2017	2016	العلاقة	النسبة
8.08	22	48.98	المبيعات/صافي الاصول الثابتة	معدل دوران الاصول الثابتة
3.1	1.18	2.51	المبيعات/ مجموع الاصول المتداولة	معدل دوران الاصول المتداولة
4.9	1.48	2.65	تكلفة المبيعات/((مخ1+مخ2)/2)	معدل دوران المخزون
73 يوم	243 يوم	136 يوم	360/معدل دوران المخزون	متوسط فترة التخزين
74.8	26.85	13.84	رقم الأعمال السنوي/ (الزبائن + أوراق القبض)	معدل دوران الزبائن
5 أيام	13 يوم	26 يوم	360/معدل دوران الزبائن	متوسط فترة الزبائن
11.64	3.97	5.59	المشتريات السنوية/ (الموردين + أوراق الدفع)	معدل دوران الموردين
31 يوم	91 يوم	64 يوم	360/معدل دوران الموردين	متوسط فترة الموردين

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للشركة للسنوات من 2016 الى 2018.

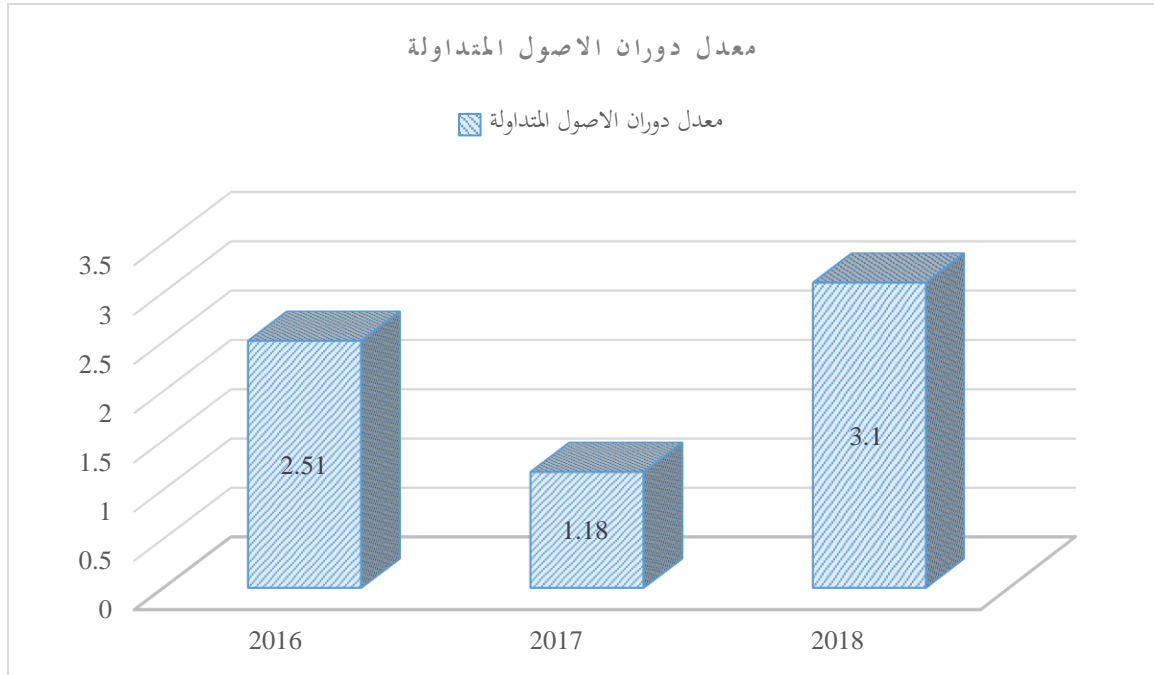
الشكل رقم(12): معدل دوران الأصول الثابتة



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على جدول رقم (08) نسب النشاط

من خلال المنحنى نلاحظ أن دينار واحد مستثمر قد دار 48.98 دورة خلال سنة 2016، و22 دورة في سنة 2017، 8.08 دورة في 2018 ومن خلال هاته النسب نلاحظ انخفاض في معدل دوران الأصول الثابتة وذلك ناتج على الانخفاض في المبيعات وزيادة في الأصول الثابتة.

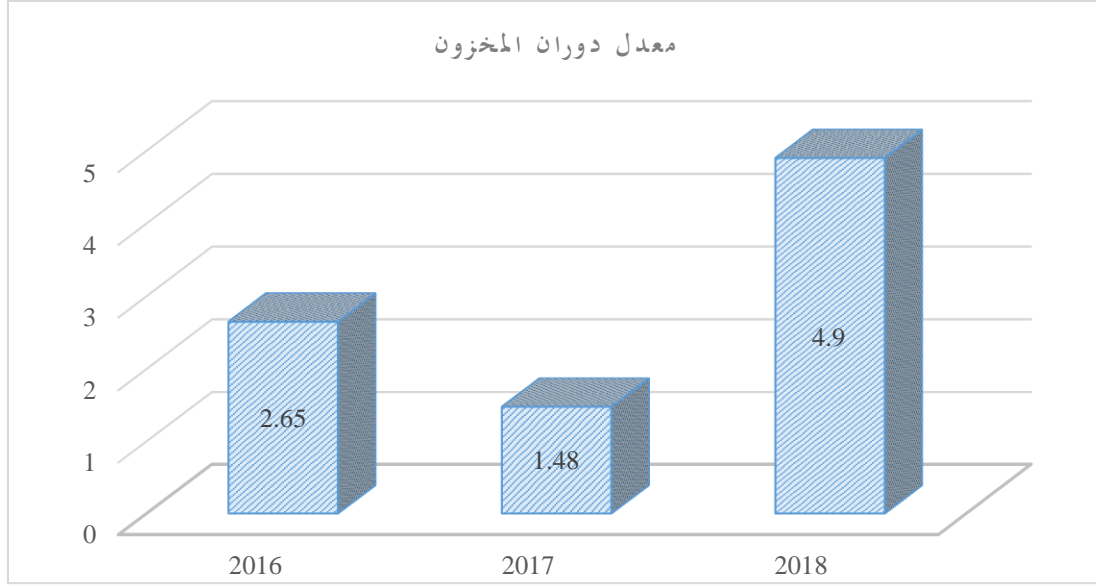
الشكل رقم(13): معدل دوران الاصول المتداولة



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على جدول رقم(08): نسب النشاط.

من خلال المنحنى نلاحظ ان الدينار الواحد قد دار 2.51 دورة خلال سنة 2016 و 1.18 دورة خلال سنة 2017، و 3.1 دورة خلال 2018، حيث نلاحظ أيضا انخفاض بين سنة 2016 و 2017 بنسبة 1.30 وهذا راجع الى سوء تسيير المخزون، بينما خلال سنة 2017 و 2018 كان هناك ارتفاع ملحوظ في معدل دوران الاصول المتداولة وذلك ناتج عن ارتفاع المعدل مقارنة بالسنة السابقة ووجود كفاءة أعلى في استغلال الأصول المتداولة.

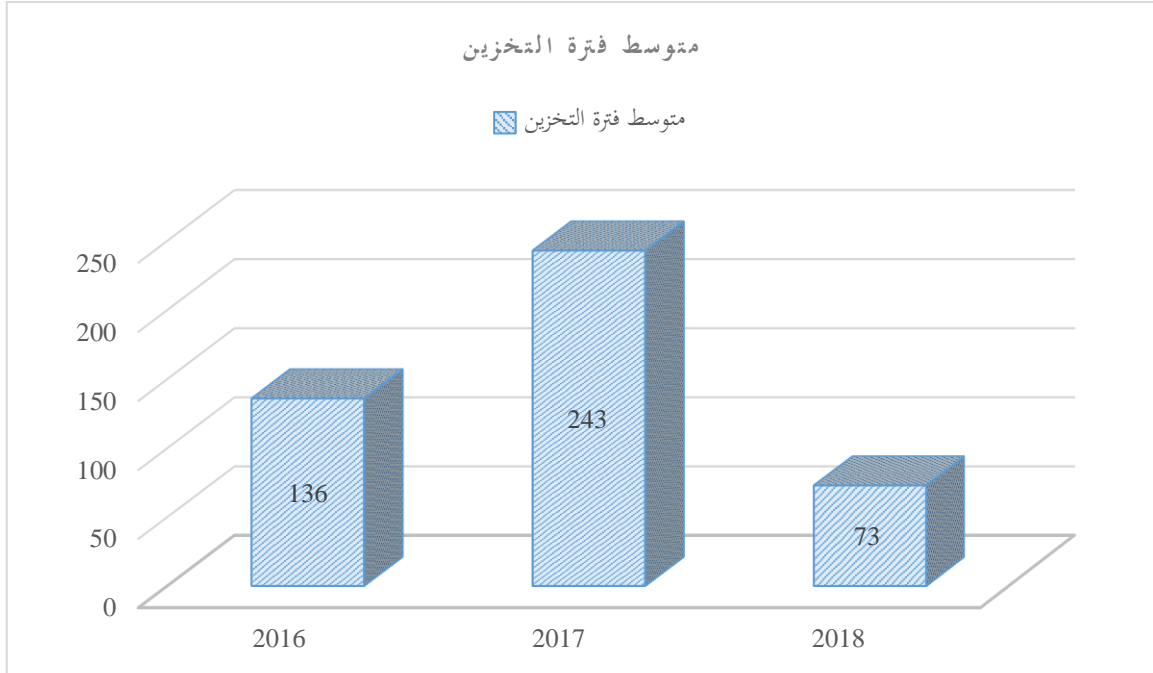
الشكل رقم(14): معدل دوران المخزون



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على جدول رقم(08): نسب النشاط.

من خلال المنحنى نلاحظ ان في سنة 2016 كان معدل الدوران 2.65 دورة بينما سنة 2017 كان معدل الدوران 1.48 دورة اي انخفاض في معدل الدوران وهذا يعني ان الشركة تحتفظ بمخزونها من البضاعة الراكدة او غير المطلوبة مما يؤدي الى تجميد جزء من اموال الشركة وتحملها خسائر مالية في حالة حدوث انخفاض كبير في الاسعار بينما كانت سنة 2018 معدل الدوران 4.90 دورة اي ارتفاع ملحوظ في المعدل دل ذلك على قدرة الشركة في بيع بضاعتها اي وجود طلب عالي على بضاعتها ناتج على جودتها او ندرتها وبذلك.

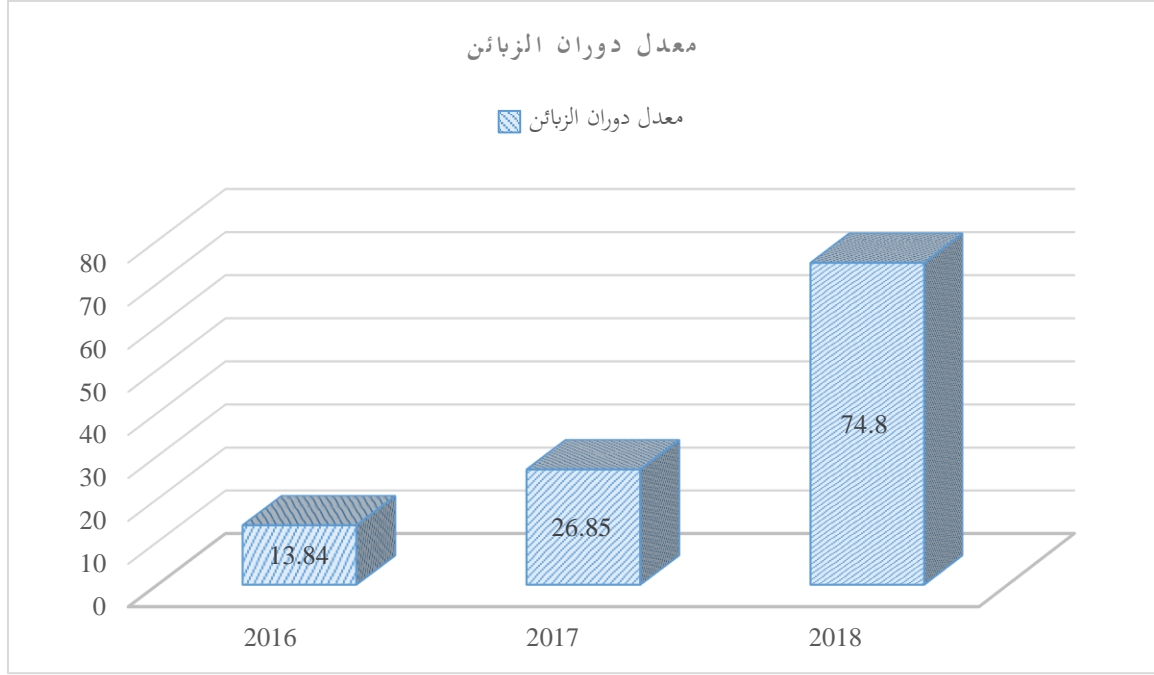
الشكل رقم(15): متوسط فترة التخزين



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على جدول رقم(08): نسب النشاط.

من خلال المنحنى ان في سنة 2016 يتطلب 136 يوم لنهاذ المخزون أما في 2017 فيتطلب 243 يوم وهي نسبة عالية لنهاذ البضاعة من المخازن وهذا يدل عن الادارة السيئة للمخزون حيث تكبد الشركة خسائر مالية جراء خلل في السعر السوقي او في جودة المنتج، مقارنة بسنة 2018 والتي انخفضت فترة متوسط المخزون الى 73 يوم ونلاحظ ان الشركة تداركت الخلل الحاصل في وضعية تسيير المخزون وهذا ما سيؤدي الى الارتياح في عملية اتخاذ القرارات للمستثمرين.

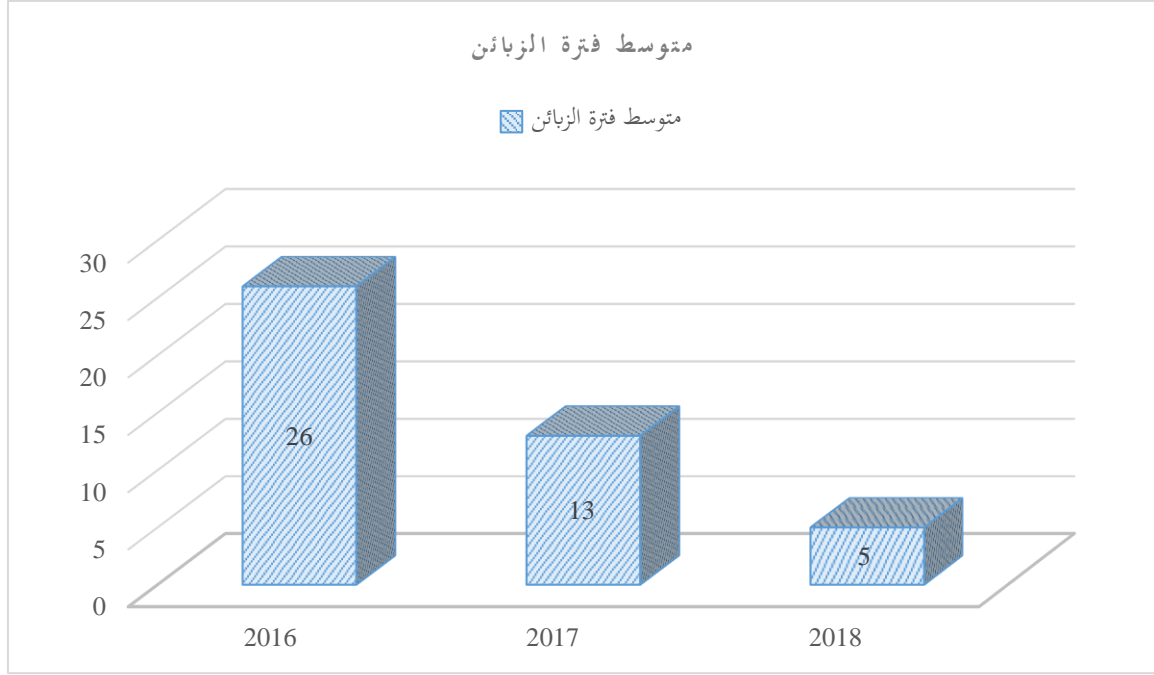
الشكل رقم(16): معدل دوران الزبائن



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على جدول رقم(08): نسب النشاط.

ومن خلال المنحنى نلاحظ أن معدل دوران الزبائن في تحسن مستمر خلال فترة تقييم الاداء المالي للشركة وهذا دليل على ان الشركة استطاعت ان تحسن من سياستها تجاه الزبائن، فبعدها كان المعدل (13.84) دورة خلال سنة 2016 و (26.85) دورة خلال سنة 2017 واستمر في التزايد ليصل سنة 2018 الى (74.80) دورة.

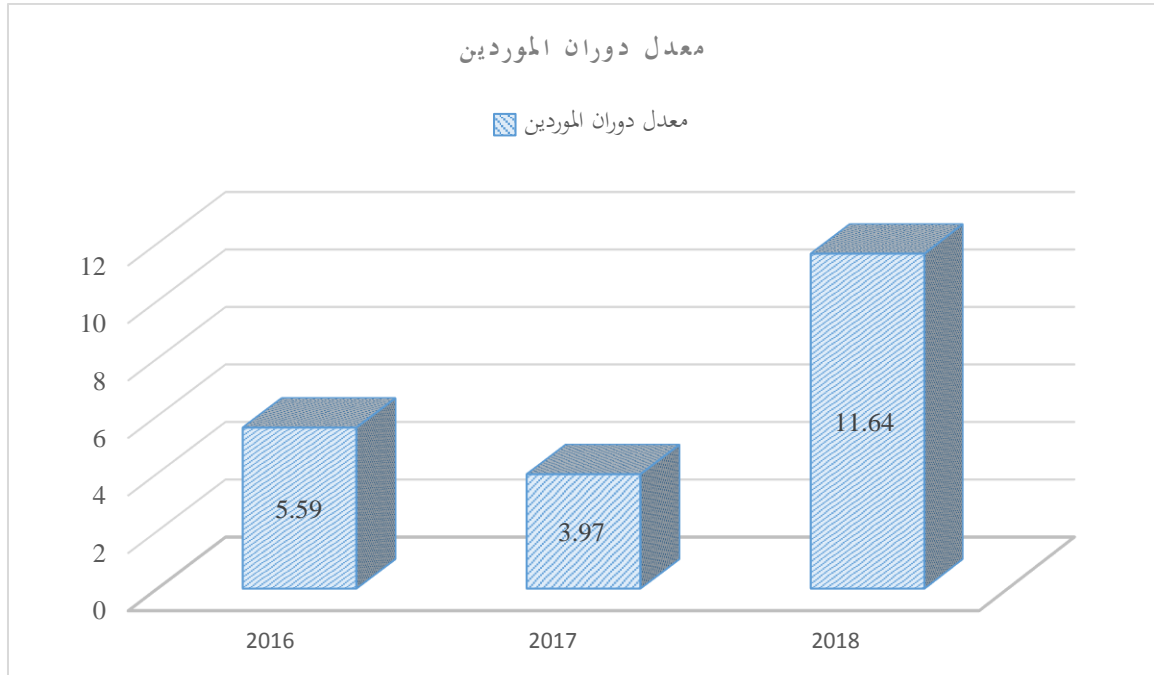
الشكل رقم(17): متوسط فترة الزبائن



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على جدول رقم(08): نسب النشاط.

نلاحظ من المنحنى ان في سنة 2016 (26 يوم) كحد أقصى لتحصيل المستحقات وعند مقارنتها بسنة 2017 (13 يوم)، و 2018 (5 أيام) خلال هاته الفترتين نلاحظ أن متوسط التحصيل البالغة 26 يوم ليست ذات صلة اذا تم اصدار الفواتير بتاريخ صافي الاستحقاق 30 يوم وبذلك فإن التقييم المستمر لفترة التحصيل من الزبائن غير المسددة يآثر تأثيرا مباشرا على التدفقات النقدية لشركة.

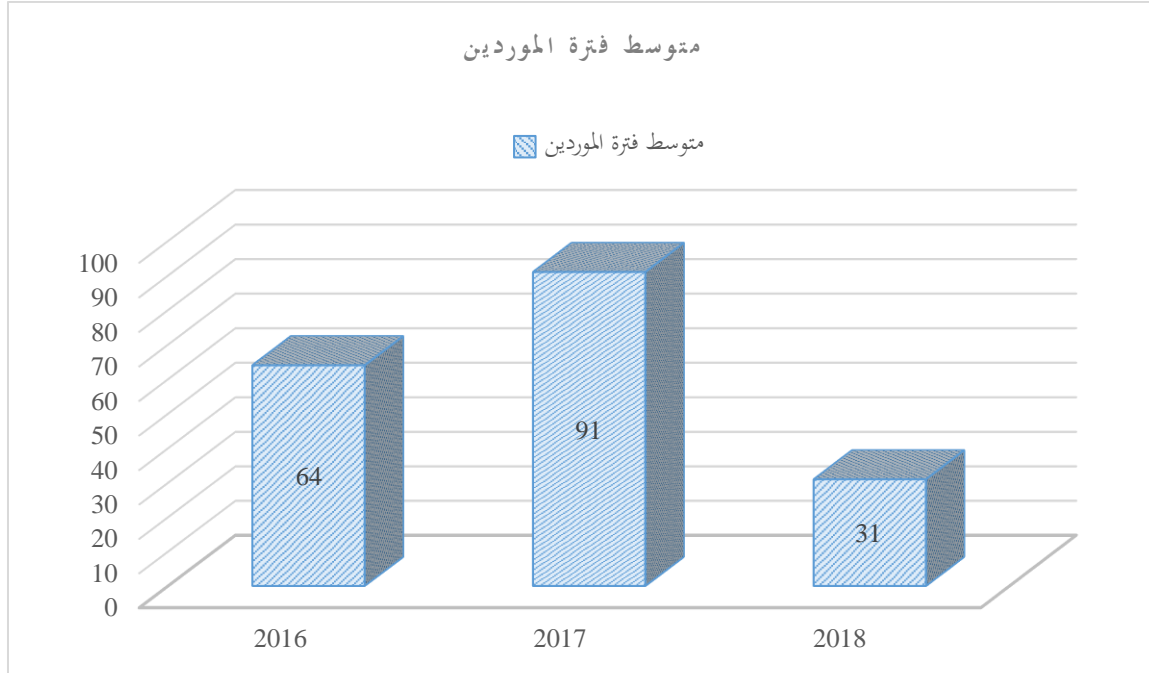
الشكل رقم(18): معدل دوران الموردين



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على جدول رقم(08): نسب النشاط.

من خلال المنحنى نلاحظ ان معدل دوران الموردين انخفض من سنة 2016 الى سنة 2017 بنسبة 1.62، بمعدل دوران 5.59 دورة و 3.97 دورة على التوالي بالنسبة للسنوات المذكورة وهذا التدهور راجع الى عدم قدرة الشركة على تسديد ديونها في الآجال المحددة وقد ارتفع الى 11.64 دورة لسنة 2018 بزيادة مقدرة ب 7.67 دورة وهذا الارتفاع راجع الى قدرة وكفاءة الشركة على سداد ديونها في الآجال المحددة وهذا يعطي الفرصة للمستثمرين في ترشيد قراراتهم الاستثمارية.

الشكل رقم(19): متوسط فترة الموردين



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على جدول رقم(08): نسب النشاط.

من المنحنى نلاحظ أن في سنة 2016 متوسط فترة الموردين هي (64 يوم)، في حين أن سنة 2017 (91 يوم) كحد أقصى لتسديد ديون الموردين وتعتبر هاته المدة كإظهار آخر رصيد لسداد التزامات المورد للمبالغ المتبقية حسب العقد المتفق عليه بينما سنة 2018 (31 يوم) فهي تعبر كحد أدنى لفترة التحصيل للموردين للمبالغ المالية وبذلك فإن الشركة في إنعاش اقتصادي وتوفر للسيولة النقدية للسداد مع الموردين.

واخيرا وبعد تحليل نسب النشاط لاحظنا ان الشركة في حالة تذبذب خلال سنوات الدراسة (2016-2017) واذ شهدت ضعف في كفاءتها وقدرتها على سداد الديون قصيرة الاجل خلال سنة 2017، ثم حسنت من أدائها وسياستها في سنة 2018 لتزيد كفاءتها لتضمن البقاء والاستمرارية، ومن خلال افصاح المؤسسة عن هذه المعطيات بعد تقييم أدائها المالي، فبهذا تكون الشركة والمستثمرون قادرين على اتخاذ قرارات استثمارية مبنية على قاعدة بيانات صحيحة وبالتالي يظهر لنا دور تقييم الأداء المالي في ترشيد قرارات الاستثمار. نسبة المديونية: تعتبر هاته النسب مجموع الالتزامات الشركة بالنسبة الى رأس مالها وتدل هاته النسب على مدى اعتماد الشركة على تمويل نشاطها من مصادر خارجية وبذلك تمثل هاته النسب نسبة القروض الى الاصول، نسبة الديون الى حقوق الملكية، نسبة (د.ق.أ) إلى حقوق الملكية.

الفصل الثاني: دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية «SARL AJ-ABG» بالوادي

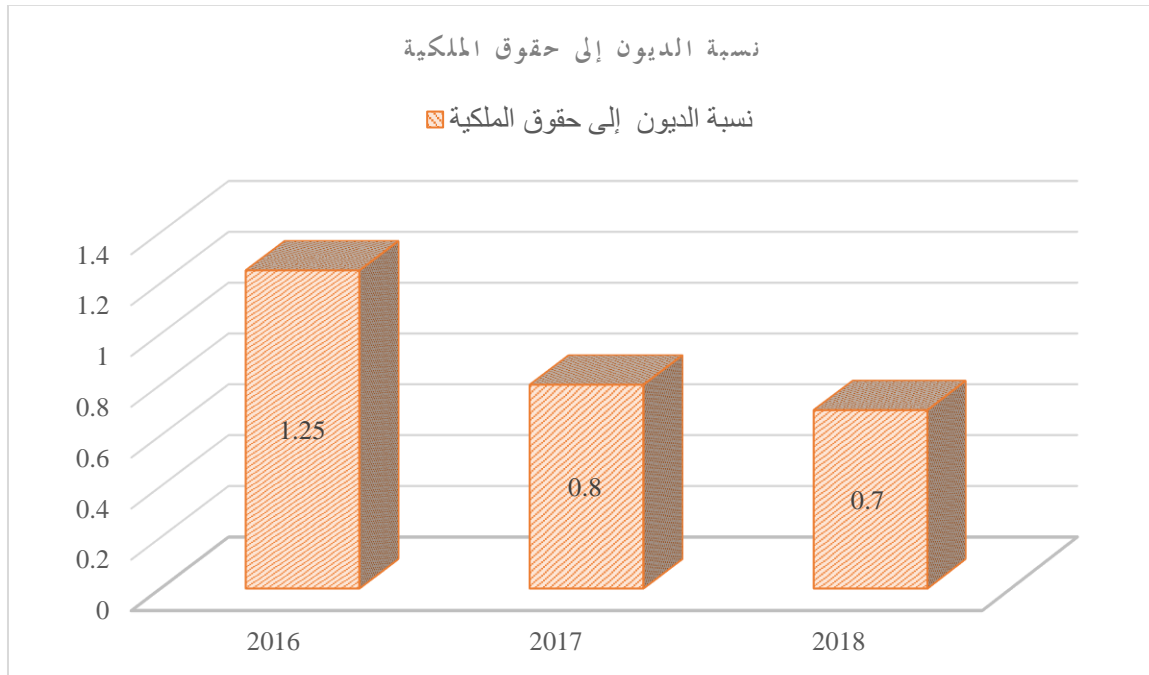
الجدول رقم(09): نسب المديونية بعد تقييم الأداء المالي للشركة «SARL AJ-ABG» للفترة من 2016 الى 2018.

2018	2017	2016	العلاقة	النسبة
-	-	-	إجمالي القروض/إجمالي الاصول	نسبة القروض الى الاصول
0.7	0.8	1.25	مجموع الديون/ حقوق الملكية	نسبة الديون الى حقوق الملكية
0.7	0.8	1.25	ديون قصيرة الأجل/حقوق الملكية	نسبة (د.ق.أ) الى حقوق الملكية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للشركة للسنوات من 2016 الى 2018.

تعتبر نسبة القروض الى الاصول أهم مقياس لنسبة القروض المستخدمة في رأسمال لتمويل الأصول وكلما زادت هاته النسبة ارتفعت المخاطر في الشركة، ومن خلال الجدول نلاحظ أن هاته النسبة خلال السنوات الثلاثة 2016، 2017، 2018 تساوي الصفر وبذلك الشركة طيلة فترة الدراسة لا تعتمد على القروض.

الشكل رقم(20): نسبة الديون إلى حقوق الملكية



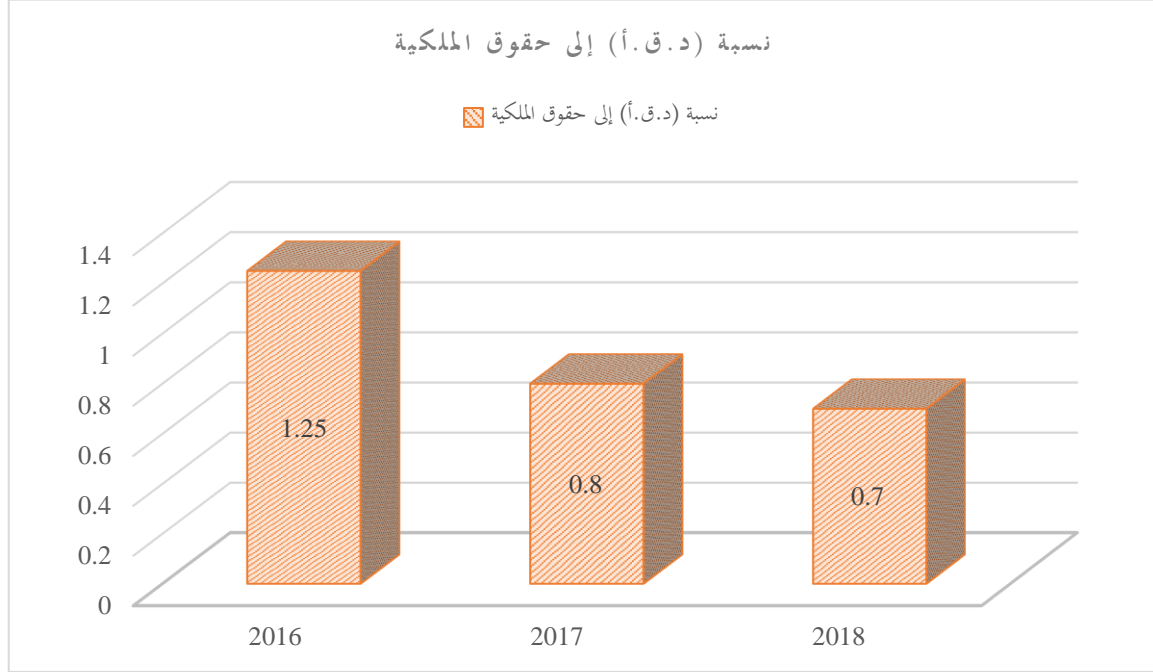
المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على جدول رقم(09): نسب المديونية.

نلاحظ من خلال المنحنى أن النسب في سنة 2016 كانت النسبة (1.25) ونلاحظ أن هاته النسبة تفوق الواحد (1) وبذلك تخلق نوع من عدم الثقة مع الموردين وعدم منح قروض طويلة الاجل في حالة ما احتاجت اليه، على عكس سنتي 2017، 2018 على التوالي 0.8، 0.7 أنه نسبة ديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية في

الفصل الثاني: دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية «SARL AJ-ABG» بالوادي

انخفاض مستمر وملحوظ بحيث يوضح حاله من الثقة لدى موردي الشركة وبذلك قبولهم بمنح قروض طويلة الأجل في حالة ما احتاجت إليه الشركة.

الشكل رقم(21): نسبة (د.ق.أ) إلى حقوق الملكية



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على جدول رقم(09): نسب المديونية

ومن خلال المنحنى نلاحظ أن النسب في سنة 2016 (1.25) وبذلك نلاحظ أن هاته النسبة تفوق الواحد (1) وبذلك تخلق نوع من عدم الثقة مع الموردين وعدم منح قروض طويلة الاجل في حالة ما احتاجت اليه، على عكس سنتي 2017، 2018 على التوالي 0.8، 0.7 أنه نسبة ديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية في انخفاض مستمر وملحوظ بحيث يوضح حاله من الثقة لدى موردي الشركة وبذلك قبولهم بمنح قروض طويلة الأجل في حالة ما احتاجت إليه الشركة.

من خلال تحليل نسب المديونية لاحظنا ان الشركة لديها حالة عدم الثقة مع متعامليلها الخارجين خلال سنة 2016 وعدم قبولهم بمنح الشركة قروض طويلة الاجل، على غرار سنتي 2017 و2018 عملت الشركة على تخفيض الديون قصيرة الاجل وهذا ما زاد الثقة بينها وبين متعامليلها، وهذا يؤثر بشكل إيجابي على وضعية الشركة مما يخلق لها فرصة توسيع الاستثمار وجلب مستثمرين جدد وهذا بدوره يجسد لنا دور تقييم الأداء المالي في ترشيد قرارات الاستثمار.

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا في هذا الفصل التعرف على واقع الوضعية المالية لشركة «SARL AJ-ABG» فبدانا بتقديم تعريف شامل له، بالإضافة الى عرض اهم فروعها ونشاطاتها وأهدافها، كما تطرقنا كذلك الى الهيكل التنظيمي للشركة، وقمنا بتقييم الأداء المالي للشركة خلال سنوات متتالية (2016 و2017 و2018) من خلال تحليل ميزانيات هذه السنوات بواسطة التوازنات والنسب المالية.

وبهذا يمكن القول ان الشركة حققت توازن مالي خلال هذه الفترة كما حققت خزينة صافية موجبة وعرض جدول سيولة الخزينة باستخدام النسب المالية.

من خلال دراستنا النظرية والتطبيقية لموضوعنا دور تقييم الأداء المالي لترشيد قرارات الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية تبين لنا وبوضوح ان تقييم الأداء المالي للشركة أمرا ضروريا يمكن من خلاله مراقبة نشاط الشركة وتقييم أدائها المالي من اجل الوصول الى قرارات رشيدة ومحاولة اتخاذ القرارات المناسبة اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة ولقد اخترنا في بحثنا هذا اهم الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء المالي داخل المؤسسة، والتي تخص الجانب المالي وهي التوازنات والنسب المالية والتي تعد الأداة التي يستطيع من خلالها المقيم توضيح الوضعية المالية المتبعة وتوجيه الانتباه الى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة واتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للشركة وبالتالي الأداء الكلي لها، والذي يفترض ان يتسم بالكفاءة والفعالية حتى يتسنى لها البقاء والاستمرار.

وقد تم من خلال هذا البحث الاعتماد على الجانب المالي والمحاسبي، واخترنا التوازنات والنسب المالية كوسيلة لتقييم الأداء المالي للشركة، كونه أداة لاتخاذ القرار والمراقبة داخل أي مؤسسة مهما اختلف طابعها (القانوني او القطاع الذي تنتمي اليه)، كما تمثل المرآة التي تظهر من خلالها المؤسسة امام كل المتعاملين معها، ومن الطبيعي عدم الاكتفاء بالجانب المالي والمحاسبي وحده كمؤشر قادر على الحكم على الأداء المالي للمؤسسة كونه أداة المؤسسة ناتجة عن تركيبة من الأنشطة والمجهودات المبذولة وفق سياسة معينة ومتعددة الابعاد (اجتماعية، قانونية، اقتصادية) الا ان البعد المالي له أهمية كبيرة في مثل هذه الدراسات، لان عملية تقييم الأداء يسعى من خلالها المقيم للكشف عن نقاط القوة من اجل المحافظة عليها والعمل على زيادة قوتها وأسباب الضعف والتي يجب على المؤسسة إعادة تصحيح الأخطاء والبحث عن الثغرات وتداركها وذلك من اجل توصيل المعلومة السليمة للمستثمرين وإعطاء صورة صادقة على الوضعية المالية للمؤسسة استنادا بالوثائق المحاسبية المتوفرة داخلها وخارجها كون هذه الأخيرة مرآتها الحقيقية بالتالي تساهم في ترشيد قرارات المستثمرين من اجل اتخاذ القرار السليم والصائب في الوقت المناسب وذلك من خلال عرض وتقديم القوائم المالية للمستثمرين في الوقت المناسب للاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الرشيدة وقيامهم باتخاذ قراراتهم الاستثمارية بالاعتماد على ما ينشر من معلومات مفيدة من قبل المؤسسة.

ومن خلال القيام بعملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة يجب الاستعانة بالمؤشرات والمعايير المتمثلة في النسب

المالية لتقييم الأداء المالي للقوائم المالية واستخراج نقاط القوة والضعف والتي بدورها تساهم توصيل المعلومة الصحيحة وإعطاء صورة صادقة على الوضعية المالية للمؤسسة بالتالي تساهم في ترشيد قرارات المستثمرين من اجل اتخاذ القرار السليم والصائب في الوقت المناسب.

ويظهر دور تقييم الأداء المالي لترشيد قرارات الاستثمار في المؤسسة من خلال ما يلي:

- يتم تقييم الأداء المالي في المؤسسة بتحديد نقاط القوة والضعف بالاعتماد على المعلومات الخاصة بالمؤسسة.
 - يتم عرض وتقديم القوائم المالية للمستثمرين في الوقت المناسب للاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الرشيدة.
 - ان المستثمرين يقومون باتخاذ قراراتهم الاستثمارية بالاعتماد على ما ينشر من معلومات مفيدة من قبل المؤسسة.
 - تقييم الأداء المالي ما هو الا صورة توضح المسار للمستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بطريقة رشيدة.
- وفي الأخير ومن خلال دراسة هذا الموضوع استنتجنا ان عملية تقييم الأداء المالي ما هو الا صورة توضح المسار للمستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بطريقة رشيدة.

❖ اختبار الفرضيات:

- ✓ **الفرضية الأولى:** تعتبر هذه الفرضية صحيحة الى حد بعيد حيث ان عملية تقييم الأداء المالي تمكن من الكشف على نقاط القوة والضعف في المؤسسة الاقتصادية.
- ✓ **الفرضية الثانية:** تعتبر هذه الفرضية صحيحة وخاطئة في نفس الوقت لأن التعبير على الوضعية المالية للمؤسسة يتحكم بمدى مصداقية تقييم الأداء المالي فإذا كان جيد فهو يعبر بصورة صادقة مما يساعد في عملية ترشيد قرارات الاستثمار والعكس صحيح.
- ✓ **الفرضية الثالثة:** تعتبر هذه الفرضية صحيحة لان استخدام الشركة لتقييم الأداء المالي بشكل فعال يساعدها في تحديد الانحرافات السلبية من اجل معالجتها وتحقيق الأهداف المسطرة لشركة أجي أبي جي.

❖ نتائج الدراسة:

- ✓ تحليل القوائم المالية تساعد على تقييم أداء المؤسسة باعتبارها القاعدة المعلوماتية بحيث يظهر التحليل المالي تلك المعلومات بنقاط القوة والضعف للمؤسسة.
- ✓ يقوم تقييم الأداء المالي على تحديد الأهمية بين النتائج والموارد المستخدمة للحكم على مكانة المؤسسة ووضعيتها المالية.
- ✓ التحليل بواسطة التوازنات والنسب المالية عبارة عن عملية معالجة البيانات المتاحة للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ قرار الاستثمار الرشيد وتقييم أداء المؤسسة.
- ✓ رأس المال العامل موجب خلال الثلاث سنوات حيز الدراسة يعبر عن الوضعية الإيجابية للمؤسسة، لأن المؤسسة تستطيع تمويل كل احتياجات الدورة بمواردها مما يدل على تحقيق توازنها المالي وهذا ما يدل على وجود هامش أمان.

✓ الخزينة موجهة وهذا ما يفسر أن المؤسسة اتخذت استراتيجية مثبتة بتحسين الخزينة إلى المستوى المطلوب لتحسن وضعيتها المالية للوصول إلى الأهداف المسطرة.

✓ ومن خلال الدراسة الميدانية لشركة «SARL AJ-ABG» تم اكتشاف ان الشركة استفادت من قطعة أرضية عن طريق الاستثمار لإنشاء مصنع خاص بقطع الغيار تخصص مصنوعات زجاجية، ويعتبر الأول على مستوى افريقيا ذو مواصفات عالمية.

❖ الاقتراحات والتوصيات:

✓ الإفصاح عن القوائم المالية بشكل جيد وفي وقت مناسب يساعد على ترشيد قرار الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية.

✓ استغلال الأموال المجمدة في الخزينة لشراء تسيّيات جديدة أو توظيفها في البنوك للحصول على فوائد.

✓ بالإضافة الى هذا نقترح على المؤسسة ان تولي أهمية كبيرة للتحليل المالي وذلك بإضافة مصلحة خاصة له من اجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة بصفة مستمرة من اجل الكشف على مواطن القوة والضعف ومعالجتها.

❖ آفاق الدراسة:

وفي الأخير يملك ان نقول ان تقييم الأداء المالي داخل المؤسسة الاقتصادية له تأثير كبير على رشادة القرارات الاستثمارية، وعلى هذا الأساس نأمل أن يكون هذا البحث قد فتح مجالاً للقيام بدراسات أخرى أوسع من ذلك تمس مختلف جوانب مختلفة للأداء المالي في المؤسسة، وكذا توسيع مجال الدراسة ليشمل المواضيع التالية:

✓ دور تقييم الأداء المالي على قرارات التمويل.

✓ أثر الإفصاح المحاسبي على ترشيد قرارات الاستثمار.

✓ دور تقييم الأداء المالي على قرارات الاستثمار في البنوك التجارية.

الكتب:

- 1- السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الاعمال والتحديات الراهنة، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2000.
- 2- صادق راشد الشمري، باسل محمد حسن العزاوي، أثر بعض العوامل الاستراتيجية على صنع واتخاذ القرارات الرشيدة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية.
- 3- حسين بلعجوز والجودي صاطوري، تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، بن عكنون، 2013.
- 4- دريد كمال آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2008.
- 5- زغيب مليكة بوشنقىر ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 6- زياد رمضان، مبادئ الاستثمار (المالي والحقيقي)، دار وائل للنشر، الأردن، 2005.
- 7- طلال الكداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2008.
- 8- عبد الحلیم كراجه واخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2000.
- 9- عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، مصر، 2006.
- 10- علي السلمي، تطور الفكر التنظيمي، وكالة المطبوعات، الكويت، 1975.
- 11- مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 12- مفلح عقل، الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الثانية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
- 13- منصور الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية، الأردن، 2012.
- 14- منعم زمزير الموسري، بحوث العمليات مدخل علمي لاتخاذ القرارات، دار وائل للنشر، الاردن، 2009.
- 15- منير إبراهيم الهندي، الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الاداء، مدخل حوكمة الشركات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2009.
- 16- منير شاكر واخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
- 17- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، الطبعة الثانية، 2009.

المذكرات والاطروحات:

- 1- توفيق سميح محمد الاغوات، دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لشركة البوتاس العربية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة الاسراء، الأردن، 2015.
- 2- حنين قادري، أهمية التخطيط المالي في ترشيد القرارات في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، فرع علوم مالية، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014-2015.
- 3- جلييلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات 2008/2005، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة احمد بوقرة بومرداس، 2009/2008.
- 4- رملة فراق، أثر التوليفات المالية على الأداء المالي للمؤسسة دراسة حالة ملبنة الكاهنة-ام البواقي-للفترة(2012-2014)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة م البواقي، 2015-2016.
- 5- زيدي البشير، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي، أطروحة دكتوراه تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017.
- 6- زبير عياش، تأثير اتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2012.

7-صورية الزاوي، دور تحليل القوائم المالية في الأداء المالي في المؤسسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017.

8-هلا بسام عبد الله الغصين، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات، دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في إدارة الاعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، 2004.

المواقع الالكترونية:

1-[<https://sites.google.com/site/zoudaammammar>] consulté le 13-04-2019].

2-[<https://www.aaii.com/computerizedinvesting/article/liquidity-ratio-analysis.pdf> ;consulté le 16-04-2019].

3-[<https://www.bayt.com/ar/specialties/q/35057>consulté le 12-04-2019].

ميزانية الأصول
السنة المقفلة في

31/12/2016

2015	2 016.00	الأصول		
صافي	صافي	الاهتلاكات أو المؤنات	خام	ملاحظة
				أصول غير جارية
				ايجابي او سلبي (GOOD WILL) فارق الاقتناء
				تثبيات معنوية
				تثبيات عينية
1 500 000.00	1 500 000.00		1 500 000.00	أراضي
				مباني
5 701 815.13	8 546 599.71	3 000 662.68	11 547 262.39	تثبيات عينية اخرى
				تثبيات ممنوح امتيازها
				ثبيات جاري انجازها
				تثبيات مالية
				سندات موضوعة موضع للمعادلة
				مساهمات اخرى و حسابات دائنة مرتبطة
				سندات اخرى مثبتة
1 750 000.00	2 500 000.00		2 500 000.00	قروض و أصول مالية اخرى غير جارية
				ضرائب مؤجلة عن الأصول
				مجموع الأصل غير الجاري
8 951 815.13	12 546 599.71	3 000 662.68	15 547 262.39	أصول جارية
221 575 357.13	180 498 007.90		180 498 007.90	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
				حسابات دائنة و استخدامات مماثلة
4 202 054.28	4 684 724.02		4 684 724.02	زبانن
8 090 494.05	9 183 725.80		9 183 725.80	الديون الأخرى
23 861 343.10	13 949 504.45		13 949 504.45	الضرائب و ما شابهها
				حسابات دائنة اخرى و استعمالات مماثلة
				الموجودات و ما شابهها
18 061 260.71	36 352 727.18		36 352 727.18	الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى
				الخزينة
275 790 509.27	244 668 689.35		244 668 689.35	مجموع الأصول الجارية
284 742 324.40	257 215 289.06	3 000 662.68	260 215 951.74	المجموع العام الأصول

2015	2016	ملاحظة	الخصوم
70 000 000.00	70 000 000.00		رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصدار
686 671.48	2 671 322.48		رأس المال غير مستعان به علاوات واحتياطات - إحتياطات مدمجة
39 693 035.97	30 788 334.50		فارق إعادة التقييم فارق المعادلة
	27 785 125.97		نتيجة صافية رؤوس أموال خاصة إخرى-ترحيل من جديد
			(1) حصة الشركة المجمعة
			(1) حصة المساهمين بالأقلية
110 379 707.45	131 244 782.95		I مجموع
			الخصوم غير الجارية قروض و ديون مالية ظرائب (مؤجلة و ممونة) ديون أخرى غير جارية مؤونات و منتوجات محسوبة مسبقا
			II مجموع الخصوم غير الجارية
120 115 822.85	84 588 059.53		الخصوم الجارية موردون و حسابات ملحقة
43 962 482.17	26 098 115.96		ضرائب
10 284 311.93	15 284 330.62		ديون أخرى خزينة الخصوم
174 362 616.95	125 970 506.11		III مجموع الخصوم الجارية
284 742 324.40	257 215 289.06		مجموع عام للخصوم

حسابات النتائج

31/12/2016

إلى 01/01/2016

الفترة من

2015	2016	ملاحظة	
817 427 675.54	614 571 548.98		رقم الأعمال تغير مخزونات المنتوجات التامة أو قيد التنفيذ
1 000 363.64	731 272.72		الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال
818 428 039.18	615 302 821.70		إنتاج السنة المالية I
711 003 650.48	531 378 037.01		المشتريات المستهلكة
9 689 075.19	10 957 831.60		الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
720 692 725.67	542 335 868.61		استهلاك السنة المالية II
97 735 313.51	72 966 953.09		القيمة المضافة للإستغلال III
16 171 826.72	16 226 485.11		أعباء المستخدمين
11 767 263.00	8 865 061.00		الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة
69 796 223.79	47 875 406.98		لفائض الإجمالي الخام IV
582 660.26			المنتجات العملية الأخرى
1 119 143.84	1 241 518.84		الأعباء العملية الأخرى المخصصات للإهتلاكات و المؤونات الاسترجاعات عن خسائر القيمة و المؤونات
69 259 740.21	46 633 888.14		النتيجة العملية V
776 436.13			المنتجات المالية
16 396 939.37	5 271 408.64		الأعباء المالية
(15 620 503.24)	(5 271 408.64)		النتيجة المالية VI
53 639 236.97	41 362 479.50		VII (V + VI) لنتيجة العادية قبل الضرائب
13 946 201.00	10 574 145.00		الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغييرات) حول النتائج العادية
819 787 135.57	615 302 821.70		مجموع منتجات الأنشطة العادية
766 147 898.60	573 940 342.20		مجموع أعباء الأنشطة العادية
53 639 236.97	41 362 479.50		النتيجة الصافية للأنشطة العادية - VIII
			عناصر غير عادية - منتوجات (للتحديد)
			عناصر غير عادية - أعباء (للتحديد)
			النتيجة غير عادية - IX
53 639 236.97	41 362 479.50		النتيجة الصافية للسنة المالية X
			حصة في النتائج الصافية للشركات الموضوعة للمعادلة
			نتيجة صافية للمجموع المجمع XI منها حصة المساهمين بالأقلية حصة المجمع

ميزانية الأصول
السنة المقفلة في

31/12/2017

2016	2 017.00	الأصول		
صافي	صافي	الاهتلاكات أو المؤنات	خام	ملاحظة
				أصول غير جارية
				إيجابي او سلبي (GOOD WILL) فارق الاقتناء
				تثبيات معنوية
				تثبيات عينية
1 500 000.00	1 800 000.00		1 800 000.00	أراضي
				مباني
8 546 599.71	7 767 065.10	4 253 306.52	12 020 371.62	تثبيات عينية اخرى
				تثبيات ممنوح امتيازها
				ثبيات جاري انجازها
				تثبيات مالية
				سندات موضوعة موضع للمعادلة
				مساهمات اخرى و حسابات دائنة مرتبطة
				سندات اخرى مثبتة
2 500 000.00	2 500 000.00		2 500 000.00	قروض و أصول مالية اخرى غير جارية
				ضرائب مؤجلة عن الأصول
				مجموع الأصل غير الجاري
12 546 599.71	12 067 065.10	4 253 306.52	16 320 371.62	أصول جارية
180 498 007.90	132 217 264.99		132 217 264.99	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
				حسابات دائنة و استخدامات مماثلة
4 684 724.02	15 114 102.56		15 114 102.56	زبائن
9 183 725.80	7 539 505.34		7 539 505.34	الديون الأخرى
13 949 504.45	7 168 858.16		7 168 858.16	الضرائب و ما شابهها
				حسابات دائنة اخرى و استعمالات مماثلة
				الموجودات و ما شابهها
36 352 727.18	44 256 013.97		44 256 013.97	الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى
				الخزينة
244 668 689.35	206 295 745.02		206 295 745.02	مجموع الأصول الجارية
257 215 289.06	218 362 810.12	4 253 306.52	222 616 116.64	المجموع العام الأصول

2016	2017	ملاحظة	الخصوم
70 000 000.00	70 000 000.00		رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصدار
2 671 322.48	4 210 738.48		رأس المال غير مستعان به علاوات واحتياطات - إحتياطات مدمجة
30 788 334.50	4 483 069.08		فارق إعادة التقييم فارق المعادلة
27 785 125.97	41 853 944.47		نتيجة صافية رؤوس أموال خاصة إخرى-ترحيل من جديد
			(1) حصة الشركة المجمعة
			(1) حصة المساهمين بالأقلية
131 244 782.95	120 547 752.03		I مجموع
			الخصوم غير الجارية قروض و ديون مالية ظرائب (مؤجلة و ممونة) ديون أخرى غير جارية مؤونات و منتوجات محسوبة مسبقا
			II مجموع الخصوم غير الجارية
84 588 059.53	55 759 429.37		الخصوم الجارية موردون و حسابات ملحقة
26 098 115.96	18 185 446.35		ضرائب
15 284 330.62	23 870 182.37		ديون أخرى خزينة الخصوم
125 970 506.11	97 815 058.09		III مجموع الخصوم الجارية
257 215 289.06	218 362 810.12		مجموع عام للخصوم

حسابات النتائج

31/12/2017

إلى 01/01/2017

الفترة من

2016	2017	ملاحظة	
614 571 548.98	265 579 691.73		رقم الأعمال تغير مخزونات المنتوجات التامة أو قيد التنفيذ
731 272.72	255 818.18		الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال
615 302 821.70	265 835 509.91		إنتاج السنة المالية I
531 378 037.01	230 449 177.77		المشتريات المستهلكة
10 957 831.60	5 422 742.92		الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
542 335 868.61	235 871 920.69		استهلاك السنة المالية II
72 966 953.09	29 963 589.22		القيمة المضافة للإستغلال III
16 226 485.11	18 021 175.79		أعباء المستخدمين
8 865 061.00	3 881 199.00		الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة
47 875 406.98	8 061 214.43		لفائض الإجمالي الخام IV
1 241 518.84	1 252 643.84		المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للإهتلاكات و المؤونات الاسترجاعات عن خسائر القيمة و المؤونات
46 633 888.14	6 808 570.59		النتيجة العملياتية V
	366 917.64		المنتجات المالية
5 271 408.64	1 117 287.15		الأعباء المالية
(5 271 408.64)	(750 369.51)		النتيجة المالية VI
41 362 479.50	6 058 201.08		VII (V + VI) لنتيجة العادية قبل الضرائب الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغييرات) حول النتائج العادية
10 574 145.00			مجموع منتجات الأنشطة العادية
615 302 821.70	266 202 427.55		مجموع أعباء الأنشطة العادية
573 940 342.20	260 144 226.47		النتيجة الصافية للأنشطة العادية - VIII
41 362 479.50	6 058 201.08		عناصر غير عادية - منتوجات (للتحديد) عناصر غير عادية - أعباء (للتحديد)
			النتيجة غير عادية - IX
41 362 479.50	6 058 201.08		النتيجة الصافية للسنة المالية X حصة في النتائج الصافية للشركات الموضوعه للمعادلة
			نتيجة صافية للمجموع المجمع XI منها حصة المساهمين بالاقلية حصة المجمع

ميزانية الأصول
السنة المقفلة في

31/12/2018

2017	2 018.00	الأصول		
صافي	صافي	الاهتلاكات أو المؤنات	خام	ملاحظة
				أصول غير جارية
				ايجابي او سلبي (GOOD WILL) فارق الاقتناء
				تثبيات معنوية
				تثبيات عينية
1 800 000.00	1 800 000.00		1 800 000.00	أراضي
				مباني
7 767 065.10	6 012 725.75	6 007 645.87	12 020 371.62	تثبيات عينية اخرى
				تثبيات ممنوح امتيازها
	3 361 344.65		3 361 344.65	ثبيات جاري انجازها
				تثبيات مالية
				سندات موضوعة موضع للمعادلة
				مساهمات اخرى و حسابات دائنة مرتبطة
				سندات اخرى مثبتة
2 500 000.00	1 751 768.50		1 751 768.50	قروض و أصول مالية اخرى غير جارية
				ضرائب مؤجلة عن الأصول
				مجموع الأصل غير الجاري
12 067 065.10	12 925 838.90	6 007 645.87	18 933 484.77	أصول جارية
132 217 264.99	93 452 996.69		93 452 996.69	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
				حسابات دائنة و استخدامات مماثلة
15 114 102.56	1 619 502.24		1 619 502.24	زبائن
7 539 505.34	7 539 505.34		7 539 505.34	الديون الأخرى
7 168 858.16				الضرائب و ما شابهها
				حسابات دائنة اخرى و استعمالات مماثلة
				الموجودات و ما شابهها
44 256 013.97	117 820 420.14		117 820 420.14	الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى
				الخزينة
206 295 745.02	220 432 424.41		220 432 424.41	مجموع الأصول الجارية
218 362 810.12	233 358 263.31	6 007 645.87	239 365 909.18	المجموع العام الأصول

2017	2018	ملاحظة	الخصوم
70 000 000.00	120 000 000.00		رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصدار رأس المال غير مستعان به
4 210 738.48			علاوات واحتياطيات - إحتياطيات مدمجة فارق إعادة التقييم فارق المعادلة
4 483 069.08	27 903 927.18		نتيجة صافية
41 853 944.47			رؤوس أموال خاصة إخرى-ترحيل من جديد
			(1) حصة الشركة المجمعة
			(1) حصة المساهمين بالأقلية
120 547 752.03	147 903 927.18		I مجموع
			الخصوم غير الجارية قروض و ديون مالية ظرائب (مؤجلة و ممونة) ديون أخرى غير جارية مؤونات و منتوجات محسوبة مسبقا
			II مجموع الخصوم غير الجارية
55 759 429.37	44 118 087.80		الخصوم الجارية موردون و حسابات ملحقة
18 185 446.35	16 810 673.62		ضرائب
23 870 182.37	24 525 574.71		ديون أخرى خزينة الخصوم
97 815 058.09	85 454 336.13		III مجموع الخصوم الجارية
218 362 810.12	233 358 263.31		مجموع عام للخصوم

حسابات النتائج

31/12/2018

إلى 01/01/2018

الفترة من

2017	2018	ملاحظة	
265 579 691.73	625 309 545.11		رقم الأعمال تغير مخزونات المنتوجات التامة أو قيد التنفيذ
255 818.18	88 545.32		الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال
265 835 509.91	625 398 090.43		إنتاج السنة المالية I
230 449 177.77	542 722 243.45		المشتريات المستهلكة
5 422 742.92	6 885 358.10		الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
235 871 920.69	549 607 601.55		استهلاك السنة المالية II
29 963 589.22	75 790 488.88		القيمة المضافة للإستغلال III
18 021 175.79	23 297 699.17		أعباء المستخدمين
3 881 199.00	9 102 642.00		الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة
8 061 214.43	43 390 147.71		لفائض الإجمالي الخام IV
1 252 643.84	1 754 339.35		المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى المخصصات للإهتلاكات و المؤونات الاسترجاعات عن خسائر القيمة و المؤونات
6 808 570.59	41 635 808.36		النتيجة العملية V
366 917.64			المنتجات المالية
1 117 287.15	3 927 799.18		الأعباء المالية
(750 369.51)	(3 927 799.18)		النتيجة المالية VI
6 058 201.08	37 708 009.18		VII (V + VI) لنتيجة العادية قبل الضرائب الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغييرات) حول النتائج العادية
266 202 427.55	625 398 090.43		مجموع منتجات الأنشطة العادية
260 144 226.47	587 690 081.25		مجموع أعباء الأنشطة العادية
6 058 201.08	37 708 009.18		النتيجة الصافية للأنشطة العادية - VIII
			عناصر غير عادية - منتوجات (للتحديد)
			عناصر غير عادية - أعباء (للتحديد)
			النتيجة غير عادية - IX
6 058 201.08	37 708 009.18		النتيجة الصافية للسنة المالية X
			حصة في النتائج الصافية للشركات الموضوعة للمعادلة
			نتيجة صافية للمجموع المجمع X I منها حصة المساهمين بالأقلية حصة المجمع